

مجلة البحوث الفقهية المعاصرة

مجلة علمية محكمة متخصصة في المنهج الإسلامي

العدد الخامس - السنة الثانية - شوال - ذي القعدة - ١٤١٦ هـ - مايو (آيار) - يونيو (حزيران) - يوليو (تموز) - ١٩٩٠ م.

في هذا العدد

عمل السلم	لساحة الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز
القبض في العقود المالية	للدكتور محمد زكي بن عبد البر
في الفقه الحنفي	
الفقه البياني والتشريعي لأحداث العزل	للدكتور / محمود توفيق محمد سعد
الجوانب الشرعية والحلقية في علاقة الولد بوالديه	
« قضية للبحث »	د. عبدالرحمن بن حسن النفيسة
حكم الشرع في التعقيم	للأستاذ / عصمت الله عنایت الله محمد

فتاوى المجامع الفقهية

حكم الاحرام من جدة للواردين إليها من غيرها
البيع بالتسليم
إجراء العقود بالآلات الاتصال الحديثة
القبض: صورته وبخاصة المستجدة منها... وأحكامها.
زروع خلايا المخ والجهاز العصبي
البيوضات الملقحة الزائدة عن الحاجة
كتب ورسائل في الفقه
وثائق ونصوص

مع هذا العدد هدية
« من فقه الحج والعمرة »

الفقه البياني والنشري لأحاديث العزل

الدكتور محمود توفيق محمد سعد*

يروى الزجاجي أنَّ أبا عمر صالح بن أسحق الجرمي (ت ٢٢٥هـ) كان يدلُّ بعرفته في العربية، ويقول أنا من ثلاثين سنة أفني الناس في الفقه من كتاب سيبويه!! فأخبر المبرد (ت ٢٨٥هـ) بذلك؛ فقال: أنا سمعته يقول هذا، وذلك أنَّ أبا عمر كان صاحب حديث؛ فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الدين والحديث، إذ كان ذلك (أي كتاب سيبويه) يتعلَّم منه النظر والتفتيش^(١).

واقعة لا تدل على أنَّ الفقيه في العربية له أن يفتي في دقائق الشريعة اعتماداً على فقهه في العربية وحدها، وتدل على أن صاحب الحديث له ذلك أيضاً، بل هي دالة على أن صاحب الحديث حين يكون صاحب فقه في العربية فإنه يكتسب حصانة استنباط من النصوص ووعياً بالغاً بحركة المعنى والدلالة في هذه النصوص.

فمن البديهي أنَّ قواعد وأصول الاستنباط من الكتاب والسنة نوعان:

معنوية: تتمثل في القياس والاستحسان والاستصلاح والاستصحاب.

وبيانية: تتمثل في الإدراك الحسيف لدلالات مقدرات النص وتراكيبه وما تدلُّ عليه من معان أولية وثانوية من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق

(*) الأستاذ المشارك في جامعة الأزهر، ويعمل الآن أستاذاً مساعداً في كلية إعداد المعلمين في حائل - المملكة العربية السعودية. له بحوث منشورة في مجال الأسس البيانية لأصول الفقه، وفي البلاغة القرآنية والبيان النبوي.

(١) مجالس العلماء للزجاجي ص ١٩١ - ١٩٢ (ت / عبدالسلام هارون) والكتاب لسيبويه (التقديم) ج ١ ص ٦٠٥ (ت / هارون) ط ٣ سنة ١٤٠٣هـ - بيروت، والموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ج ٤ ص ١١٥ (ت / محمد عبدالله دراز - ط ٢ سنة ١٣٩٥هـ - مصورة عن طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة.

والتقييد، والحذف والاضمار، والمنطوق والمفهوم^(١) فمن أراد فهم نص من الكتاب أو السنة، فعن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة^(٢).

ومن ثم جعلت علوم اللغة ثالث ثلاثة من الروافد يستمد منها علم أصول الفقه^(٣) ومن أهم علوم العربية - يعد علم مفرداتها - علم النحو ومعانيه فإن علم النحو ومنه يشور معظم إشكالات القرآن^(٤) وعلم معانيه (البيان) منه يدرك سباق النص وسياقه، وقرائنه وملابساته، وجميع مقتضيات أحواله، ومراتب معانيه: دلالة، وإفادة، واستبعاداً، وكل ذلك ذو أثر فاعل في تحقيق الاستنباط النافذ والاجتهاد الصائب وجه الحق.

لذا كانت العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم معاني النحو جرد وثيقة فإن يك علم أصول الفقه وقواعد يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية^(٥) فإن علم معاني النحو قواعد كلية تعين البياني فكراً ووجداناً على الاحتراز عن الخطأ في ادراك خصائص البيان ودلالاته ومستتبعاته في آيات الله والحكمة.

نجد ثمرة هذه العلاقة في عناية كثيرة من أئمة أصول الفقه بتحقيق دلالة الكلمات وتراكيبها، وإبصار حركتها على مساقها، وتفاعلها مع القرائن المقالية والحالية والملابسات الداخلية والخارجية للنص، وقد كان للشافعي فضل عظيم في إدخال كثير من القضايا البيانية في علم أصول الفقه^(٦) حتى أقامه علماً كاملاً انتهى إلى «مذهب فلسفي متكامل: نظرية في المعرفة، ونظرية في المنهج، وتطبيق هذا المنهج»^(٧).

وما من مسألة من مسائل الشريعة يعمد الأصولي إليها، ليستنبط حكم الشرع فيها من نصوص الكتاب والسنة إلا كان عليه أن يحجر في قاموس فقه بيانها: رصداً لحركة المعنى، وتحقيقاً لدلالته، وإفادته، ومستتبعات تراكيبه.

(١) الإحكام في أصول الأحكام للأمدي ٩/١.

(٢) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ٦٤/٢.

(٣) المنحول للغزالي ٤/ ٤٦٣، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٩/١ - ٥٠، بيان مختصر ابن الحاجب للشمس الأصفهاني ٣١/١ - ٣٢، الوصول إلى الأصول لابن برهان ٥٣ - ٥٤، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٦٥/١ - ٦٦.

(٤) المنحول ٤٦٣.

(٥) شرح الكوكب المنير لابن النجار ١/ ٤٤.

(٦) مناهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور سامي النشار رحمه الله ٦٨ (ط) ١٩٦٦ دار المعارف بمصر.

(٧) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام لسامي النشار ج ١ ص ٥٥ (ط) دار المعارف.

فالحق الزاهر وأنه لا غنى بالمجتهد في الشريعة عن بلوغ درجة الاجتهاد في كلام العرب، بحيث يصير فهم خطاها له وصفاً غير متكلف ولا متوقف فيه في الغالب - إلا بمقدار توقف الفطن لكلام اللبيب^(١).

من هذه المسائل التي كثر القول فيها، وما تزال تشغل المجتمع الإسلامي مسألة الحد من النسل (أو تنظيمه) وقد تجاذبها الفقهاء قديماً وحديثاً على اختلاف مناهجهم، بيد أنهم جميعاً يصدر عن أحاديث نبوية وردت في شأن العزل، وهو أحد الوسائل التي ما تزال تستخدم للحد من النسل.

ولما كان الفقه التشريعي لأي مسألة يعتمد ضرورة على تحقيق الفقه البياني لنصوص هذه المسألة، كان لهذا البحث أن يفرغ لذلك؛ فموضوعه يتخذ الأحاديث النبوية المتعلقة بشأن العزل مادة له، لا يتعدها إلى غيرها إلا بما يحقق له ما يهدف إليه.

وهو يرمي إلى فقه دلالات البيان لهذه الأحاديث، وتبيان الأسس البيانية لما انتهى إليه الفقهاء من استنباط الأحكام من هذه الأحاديث.

وقد اتخذ البحث منهج التحليل الداخلي لتركيب النصوص في ضوء القرائن المقالية والحالية والملابسات الداخلية والخارجية لها، وحدود السياق الذي تقام عليه النصوص، والغاية التي يرمى بها إليها، ومثيرات وأسباب ورودها، وغير ذلك مما هو داخل في منهج التحليل الخارجي للنص، باعتبار أن ذلك كله مما يشكل جوهر الدلالة وملاحظها، وهو إذ يعتمد هذا المنهج التحليلي في فقه البيان النبوي في قضية العزل إنما يستمد أصوله وقواعده من معين علم معاني النحو الذي رفع قواعده عبد القاهر الجرجاني في كتابه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وما أضافه تلاميذ مدرسته قديماً وحديثاً.

ولما كانت الأحاديث المروية في قضية العزل جدّ كثيرة اعتمد هذا البحث خطة الاستقصاء أولاً لما أودع في أسفار الصحاح والمسانيد والسنن والزوائد والأطراف، ثم صنفها وفقاً لما يدل عليه ظاهر البيان فيها؛ فجعلها على بابين، وكلّ باب فصلين:

الباب الأول: ما يعطي ظاهره منع العزل، وفيه فصلان.

الباب الثاني: ما يعطي ظاهره الإباحة، وفيه فصلان.

(١) الموافقات للشاطبي ٤ / ١١٨، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٥ هـ - دار الفكر العربي - مصر.

ثم ختم بخاتمة جمعت ما أنتهى إليه البحث من تحقيق وتدقيق ولما كان التحليل البياني لجميع صيغ هذه الأحاديث، كل حديث على إفراده يحتاج إلى مساحة غير محددة، لا يسمح بها المقام، فضلاً عما سترتب على هذا الاستقصاء الإفرادي من وقوع في قبضة التكرير غير المجدى، كان لزاماً أن يتخذ مسلكاً آخر يحقق الغاية غير منقوصة، يتمثل هذا المسلك في أن يتخذ من أحاديث كل باب من البابين الأنفين صيغة نجعلها أم الصيغ في بابها، ننطلق منها، شريطة أن نجتمع في تحليل بيانها كلمة وسرّ أغوار تراكيبها أكثر - إن لم يكن كلّ - الأحاديث الأخرى القائمة في محيطها بحيث لاندع تركيباً من تراكيب أحاديث الباب دون أن يتناوله التحليل البياني، مع الحرص البالغ منا على تجلية المقارقات البيانية بين الروايات حين تكون هذه المقارقات ذات أثر ما في استنباط المعنى الذي سيبنى عليه الحكم التشريعي.

ومن ثم عمدت إلى الجمع بين أحاديث المتجه الواحد جمع تبيان وتحليل لا جمع تلفيق نصوص في نصّ، فقد منع المحققون من أهل الحديث رواية منهج التلفيق بين الأحاديث في صيغة واحدة^(١) وإن يكن قد فعله بعض العلماء كأبي زكريا النووي^(٢) فلقى من المحققين نقداً^(٣).

(١) فتح الباري لابن حجر ١١ / ١٦٢ (ت الخطيب - ط / السلفية سنة ١٤٠٧ هـ - مصر).

(٢) فتاوى الإمام النووي / ٥٣ (ت / محمد النجار).

(٣) فتح الباري ١١ / ١٦٢ - (ت / الخطيب ط / السلفية سنة ١٤٠٧ هـ، بلوغ الأماني من أسرار

الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد، لأحمد البنا الساعاتي ٢٧ / ٤ - ٢٨.

الباب الأول

ما يعطي ظاهره المنع من العزل

هذا الباب يتضمن الفقه البياني للأحاديث التي يعطي ظاهرها بيانها المنع من العزل، وقد جعلته فصلين:

الأول : الحديث أبي سعيد الخدري في غزوة بني المصطلق، وهو يعتمد في بيانه النبوي على ثلاثة أساليب: الاستفهام والنفي والقصر الحقيقي التحقيقي.

الثاني : الحديث جذامة بنت وهب، وهو يعتمد في بيانه النبوي على أسلوب التشبيه.

الفصل الأول:

لعل ماروي عن أبي سعيد الخدري في هذا الباب من أكثر الروايات طرقات، وأبرزها حضوراً في كتب الصحاح والسنن والمسند، فكان أجدر أن تؤثر إحدى طرائقه باتخاذها أملاً لأحاديث هذا الباب على ما بينها من مفارقات في الإسناد والمتن، وقد أصطفيت من بينها طريق مالك بن أنس عن ربيعة ونصها:

«حدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى ابن حبان عن أبي محرز أنه قال:

دخلت المسجد، فرأيت أبا سعيد الخدري، فجلست إليه، فسأله عن العزل، فقال أبو سعيد الخدري: خرجنا مع رسول الله - ﷺ - في غزوة بني المصطلق، فأصبنا سبياً من سبي العرب، فاشتبهنا النساء، واشتدت علينا العزبة، وأحبينا الفداء، فأردنا أن نعزل، فقلنا: نعزل، ورسول الله - ﷺ - بين أظهرنا قبل أن نسأله!!؟

فسألناه عن ذلك، فقال:

ما عليكم أن لا تفعلوا. «ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة» رواه الإمام مالك. والنص له.

★ الفقه البياني والشريعي لأحاديث العزل ★

رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي والطبراني والحميدي والبيهقي وغيرهم^(١).

لا ريب في أنّ روايات هذا الحديث ذات مفارقات في السند وفي المتن، قد تكون يسيرة، وقد تكون غير قليلة، ولكنّا اخترنا رواية مالك في الموطأ لتكون المنطلق لما لها من تفوق في سندها ومتنها.

أمّا من حيث سندها، فيكفي أنّ البخاري قد رواها عن مالك بطريق عبدالله بن يوسف في كتاب العتق، وعنه بطريق عبدالله بن محمد بن أساء عن جورية في كتاب النكاح، وعن غير مالك كالزهري في كتاب البيوع والقدور وإسماعيل ابن جعفر عن ربيعة في كتاب المغازي وابن عقبة في كتاب التوحيد.

رواها مسلم عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز بطريق ابن أساء الضبي، ورواها أيضاً عن غير مالك بأكثر من طريق.

رواها أبو داود عن مالك عن ربيعة بطريق القعني. والقعني كما يقول يحيى بن معين: أثبت الناس في الموطأ، وعبدالله بن يوسف بعده، وهكذا أطلق ابن المديني أنّ القعني أثبت الناس في الموطأ^(٢) ورواية يحيى عن مالك التي في الموطأ تتفق تماماً مع رواية القعني عن مالك التي في سنن أبي داود إلا قليلاً.

أمّا من حيث المتن فإنّ ما عند مالك في الموطأ برواية يحيى بن معين يتطابق مع ما عند داود برواية القعني عن مالك إلا في حرفين يسيرين قوله (فقلنا)، (ثم قلنا)

(١) الموطأ: كتاب النكاح - باب ما جاء في العزل (ح / ١٣٠٠) شرح الزرقاني ٣ / ٢٢٦

- البخاري: العتق - بيع الرقيق (ح / ٢٢٢٩)، العتق - من ملك من العرب رقيقاً (ح / ٢٥٤٢)، المنازي - غزوة بني المصطلق (ح / ٤١٣٨)، النكاح - العزل (ح / ٥٢١٠)، القدر - وكان أمر الله قدراً مقدوراً (ح / ٦٦٠٣)، التوحيد - هو الله الخالق (ح / ٧٤٠٩).

- مسلم: النكاح - حكم العزل (ح / ١٢٥ = ١٤٣٨) ج ٢ ص ١٠٦١.

- سنن أبي داود: النكاح - ما جاء في العزل (ح / ٢١٥٨) = عون المبرود ج ٦ / ٢١٦.

- سنن ابن ماجه: النكاح - العزل. ج ١ ص ٦٢٠.

- مسند أحمد: ٣ / ٦٣.

- سنن الدارمي: النكاح - العزل. ج ٢ ص ١٤٨.

- المعجم الكبير للطبراني ج ٨ ص ٨٩ (ح / ٧٤٠٨)، ج ٢٢ ص ٣٣٠.

- مسند الحميدي ج ٢ / ٣٢٩ (ح / ٧٤٧).

- السنن الكبرى للبيهقي: النكاح - العزل ج ٧ - ص ٢٢٩.

(٢) تنوير الحوالك للسيوطي: ج ١ ص ١١ (ط / عيسى الحلبي - القاهرة).

وقوله (قبل أن نسأله) و(قبل أن نسأله عن ذلك) بزيادة (عن ذلك) في أبي داود. وهي مفارقة يسيرة جداً. وتكاد تتطابق مع رواية البخاري عن قتية بن سعيد عن إسماعيل ابن جعفر عن ربيعة^(١) وليس إلا مفارقة يسيرة في بعض الكلمات القليلة وكذلك مع روايته في كتاب العتق عن عبدالله بن يوسف عن مالك^(٢) وتكاد تطابق ما رواه مسلم عن طريق ثلاثة: يحيى بن أيوب، قتية بن سعيد الذي روى عن البخاري في (المغازي) وعلى بن حجر كلهم عن إسماعيل بن جعفر عن ربيعة، الآ كلمات قليلة^(٣).

كل ذلك مقروناً بما للإمام مالك من منزلة عالية في تحرير الكلمات يقول القاضي عياض عنه في المدارك:

«قال مالك: لا ينبغي للمرء أن ينقل لفظ النبي - ﷺ - إلا كما جاء، وأما لفظ غيره فلا بأس بنقله بالمعنى.

وإنما رخص في الزيادة مثل الواو والألف في الحديث والمعنى واحد^(٤) يريد أن الترخيص بهذه الزيادة اليسيرة غير المؤثرة ليست في منطوق النبي - ﷺ - متى أمكن تحريره، وإنما هو ترخيص في ألفاظ الراوي، ولذا كان الإمام مالك يتقي في حديث رسول الله - ﷺ - ما بين (التي) و(الذي) ونحوهما^(٥) بل أن الترمذي يروي أن مالكا كان يشدد في حديث رسول الله - ﷺ - في الباء والتاء ونحوهما^(٦) ذلك يؤكد لنا علو الصيغة التي اصطفتها منطلقاً لتحليل أحاديث العزل الدالة على المنع علواً يجمع بين سندها ومعناها.

سبب ورود الحديث:

مما هو جلي أن إدراك سبب الورد للأحاديث النبوية بمنزلة إدراك سبب النزول للآيات القرآنية، فكل منهما يملك الكشف عن المعنى، ويعين على العلم به وضبطه^(٧).

(١) البخاري: المغازي (ح / ٤١٣٨).

(٢) البخاري: العتق (ح / ٢٥٤٢).

(٣) مسلم: ج ٢ ص ١٠٦١. (ح / ١٢٥ = ١٤٣٨).

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي / ١٨٨، كشف المغطى للطاهر بن عاشور / ١٣.

(٥) الكفاية في علم الرواية للبغدادي / ١٧٨.

(٦) سنن الترمذي: كتاب العلل ج ٥ ص ٤٠٦، رقم / ٢٠٨٢.

(٧) ينظر: مقدمة أصول التفسير لابن تيمية / ٤٧ (ت / عدنان زرزور) وأسباب النزول للواحدي / ٣، والإنتقان / ٤٨، والبرهان في علوم القرآن للزركشي / ١، ٢٢، واللمع في أسباب الحديث للسيوطي (ت يحيى إسماعيل) مقدمة المحقق / ٣٦، ٤٩ (ط / المنصورة)، والبيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف لابن حزمه الحسني / ٣٢ (ت / حسين هاشم) ط / دار التراث العربي / القاهرة.

★ الفقه البياني والتشريعي لأحداث العزل ★

ورواية حديث أبي سعيد تحمل في صدرها سبب ورودها مما يجعل لها مكانة توثيقية عالية، فقد قررت أنّ الصحابة - عليهم الرضوان - لمّا خرجوا مع النبي - ﷺ - في غزوة بني المصطلق، وكانت قد أسفرت عن سبي كثير من كرائم العرب، وكان الصحابة قد طالت عليهم العزبة واشتدت فباتوا بين أمرين:

- حاجتهم إلى قضاء الشهوة قضاءً مشروعاً.

- وحاجتهم إلى إثبات السبايا بيعاً أو فداء.

وفي تحقيق الأولى تفويت للثانية، لأن السبايا إذا ما حملن من أسيادهن أمتنع بيعهن، فلا مناص من البحث عما يحقق لهم الأمرين، فكان العزل - وهو معروف من قبل - أقرب خطوراً إلى بالهم وتصورهم كبشر، وكان لزاماً الرجوع إلى رسول الله - ﷺ - لسؤاله عن حكم ما هم راغبون فيه من العزل، فكانت إجابته المهادية: لا عليكم أن لا تفعلوا.

روافد النص ومراتبها:

لا ريب من أنّ نصّ الحديث هنا يتكون من رافدين:

الأول: يمثله أسلوب أبي سعيد، وابن محيريز، ويبدأ من أول قوله: «دخلت المسجد فرأيت...» إلى آخر قوله: «فسألناه عن ذلك فقال».

والآخر: يمثله بيان رسول الله - ﷺ - المنضبط في قوله: «ما عليكم أن لا تفعلوا. ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلّا وهي كائنة».

ولا ريب في أن بيان النبي - ﷺ - في المرتبة العليا في اقتضائه الحرص البالغ منا على النصح له رواية وفقها، وقد هدى إلى ذلك الإمام علي بن أبي طالب، والصحابي الفقيه عبدالله بن مسعود بقوليها: «إذا حدثتم عن رسول الله - ﷺ - حديثاً فظنوا به الذي هو أهياً، والذي هو أهدي، والذي هو أتقى»^(١).

ومن النصح لبيانه - ﷺ - الوعي بوجوه المفارقات البيانية بين الروايات للحديث الواحد.

أمّا ما كان مما ينسب إلى بيان الصحابي الراوي، فإنه وإن كثرت المفارقات البيانية في الروايات، وكان لها علينا حق النظر والتوجيه، فإنّ التوجيه بينها يكون مركّزاً على أصول ظنية لا ترقى إلى رتبة اليقين البياني، مما يجعل أثر الغفلة أو التسامح في تبيان

(١) مستد أحمد: (١/ ١٢٢، ١٢٦، ١٣٠، ١٣١، ٣٨٥، ٤١٥، مستد الدارمي: المقدمة.

هذه المفارقات البيانية غير جسيم، لأنه لا يتوقف عليه أمر جد عظيم في استنباط حكم يتعلق بالقضية، بخلاف المفارقات في بيانه - ﷺ - .

- ١ -

قول ابن محيريز: دخلت المسجد، فرأيت أبا سعيد الخدري، فجلست إليه، فسأله عن العزل . . .

هذه رواية تحدد مكان الدخول، والداخل والسائل، فهي تقرر أنّ الداخل والسائل هو ابن محيريز نفسه، ومثل هذا في روايات أخرى، كرواية البخاري في المغازي والعقبة^(١)، ورواية أبي داود في النكاح^(٢) غير أنّ روايات أخرى تقرر غير ذلك:

في مسلم في كتاب النكاح ورواية تقرر أنّ الداخل كل من «ابن محيريز» و«أبي صرمة» وأن السائل هو أبو صرمة^(٣).

وفي البخاري رواية تقرر أنّ أبا سعيد هو المخبر ابن محيريز، وليس فيها ما يشير إلى دخول أو سؤال من أحد^(٤).

وفي رواية لأحمد أنّ ابن محيريز سمع كلّاً من أبي صرمة، وأبي سعيد يقولان . . . وليس فيها ما يشير إلى دخول أو سؤال من أحد^(٥).

هذه مفارقات إما أن تكون ناجمة عن اختلاف الوقائع أو اختلاف الروايات والواقعة واحدة.

والذي هو أقرب أنها مفارقات ناجمة عن تعدد الوقائع، وأنه كان أولاً سؤال من ابن محيريز لأبي صرمة حول العزل، فأخبره أبو صرمة، بما علم وهو صحابي جليل، فأراد ابن محيريز شاهداً على ما سمع، وتلك عادة بعض أهل التدقيق، وهو شهير عن عمر بن الخطاب، فقد كان يطلب شاهداً على صدق التبليغ عن النبي - ﷺ - لا اتهاماً

(١) البخاري: العقبة: (ج / ٢٥٤٢) والمغازي (ج / ٤١٣٨).

(٢) أبو داود: النكاح (ج / ٢١٥٨) = عون المعبود ج ٦ / ٢١٦.

(٣) مسلم: النكاح (ج / ١٢٥) = (١٤٣٨) ج ٢ ص ١٠٦١.

(٤) البخاري: البيوع (ج / ٢٢٢٩).

(٥) مستند أحمد ٣ / ٦٣.

* الفقه البياني والتشريعي لأحاديث العزل *

للراوي، ولكن زيادة توثيق وتقرير، وقصته مع أبي موسى الأشعري في الاستئذان ثلاثاً شهيرة^(١)، فلعل ابن محيرز أراد شاهداً حضر الواقعة، فدخل أبو صرمة به على أبي سعيد، فسأل أبو صرمة أبا سعيد عن ذلك.

ولعل ابن محيرز دخل المسجد بعد ذلك وحده، فسأل أبا سعيد تأكيداً لما سبق أن سمعه من قبل أو استذكراً أو استشهاداً به مع غيره مثلاً فعل أبو صرمة معه من قبل، فيكون قد تحقق إخبار من أبي صرمة أولاً لابن محيرز، ثم إخبار من أبي سعيد رداً لسؤال من أبي صرمة في صحبة ابن محيرز، ثم إخبار من أبي سعيد رداً لسؤال من ابن محيرز نفسه.

فلا تناقض، بل اختلاف في الوقائع. وهي تؤكد دقة بيان ما روى من منطوق رسول الله - ﷺ -.

قوله: فجلست إليه، فسألته عن العزل: كان العطف فيه بالفاء المفيدة ترتيباً وتعقيلاً إيذاناً بأن هذه الأحداث قد وقعت متعاقبة، وإنه لم يك بين الدخول والرؤية والجلوس والسؤال أمر غير معهود ممن يدخل المسجد لأمر ذي أهمية عنده، ولما كان عقيب كل شيء بحسبه كان السؤال عن العزل أول ما كان من المهمات الدافعة للدخول، ففي الفاء إيذان بالمبادرة إلى السؤال وإيذان بين الوقوف على حقيقة حكم العزل هو الحامل على الدخول.

قوله: فسألته عن العزل. فيه أن السؤال هو استدعاء معرفة أو ما يؤدي إليها، أو استدعاء مال أو ما يؤدي إليه، وهو إذا كان للتعريف تعدى بنفسه أو بجار، وأكثر ما يكون (عن) فقله «سألته عن» هو استدعاء معرفة وتعديته بعن تفيد معنى الظرفية، فهو في قوة (في) فكانه قال سألته في شأن العزل وذلك لتحرير المراد من السؤال، فليس السؤال عن ذات العزل وحقيقته، بل عن شئونه وأحواله وحكمه، ولذا لم تكن الإجابة ببيان مفهوم العزل، بل ببيان حكمه.

- ٢ -

قوله: فقال أبو سعيد: خرجنا مع رسول الله - ﷺ - في غزوة بني المصطلق.

جاء بالفاء، ومثله رواية البخاري في كتاب العتق، ورواية أبي داود وبغير عطف في رواية البخاري في المغازي. وهما طريقان حاضران في البيان القرآني. أما ترك

(١) مسلم: الآداب: الاستئذان (ح/ ٢١٥٣، ٢١٥٤) جـ ٣ ص ١٦٩٤.

العطف فهو أكثر وروداً في الذكر الحكيم، لما بين الجملتين من تعلق داخلي وثيق يتمثل في الاستئناف البياني، صورته صورة الفصل، وحقيقته تمام الوصل، بل هو أشد في التعلق من الآتي عن طريق العطف^(١).

أما ما جاء بالفاء فهو على غرار قوله - تعالى - ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾^(٢) وقوله تعالى - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ أَفَلَا تَتَّقُونَ فَقَالَ الْمُلَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾^(٣).

جاء قوله «فقال رب» وقوله «فقال يا قوم» وقوله «فقال الملأ» معطوفاً بالفاء ومقتضى الظاهر أن يأتي بغير عاطف، لما بينها من شبه كمال اتصال غير أنه عدل عما هو مقتضى الظاهر، لأن ذلك «يجعل الكلام مرتباً بعضه على بعض، وليس متولداً بعضه من بعض، كما لو كان بدونها»^(٤).

وهذا الترتيب يحمل في طياته التسبب أي أن السؤال كان سبباً في قول أبي سعيد، فهي حين تقرن بفعل القول في باب المحاورة إنما يرمي بها إلى إبراز أن هذا القول ما كان له أن يكون إلا لما سبقه من قول إيماء إلى شديد استدعاء المقام له، فضلاً عن إبراز عنصر التعقيب، وأنه قول لم يتكلف له قائله، وأن داعيه كان أقوى من أن يحمل المرء مؤنة الصبر عنه.

قوله: «خرجنا مع رسول الله - ﷺ - في غزوة بني المصطلق» في رواية مسلم (غزونا) وهو تفسير وتبيين للمراد من الخروج، وإشارة إلى أن الغرض الرئيسي من الخروج كان الغزو، وأن هذه الغزوة لم تكن كما كانت بدر الكبرى على غير تجهيز للقتال، بل كانت غاية الخروج مما يدل على أن المسلمين فيها كانوا على علو واقترار.

وفي رواية لأحمد^(٥) أن السؤال عن العزل كان في غزوة حنين، ولم أعر على مثله في غير مسنده، مع أنه في حديث آخر ذكر أن ذلك كان في غزوة بني المصطلق^(٦) ويعلق الشيخ الساعاتي «بقوله» إما أن تكون الواقعة تعددت، وإما أن يكون لفظ «حنين» خطأ، والصواب «في غزوة المصطلق» لاتفاق المحدثين على ذلك والله أعلم^(٧).

(١) دلائل الإعجاز / ١٦٢ - ١٦٣ (ت المراغي)، الكشاف / ١٣٩ / ١٤٠ - المطول / ٢٥٨ - ٢٥٩، دلائل التراكيب للدكتور محمد أبي موسى / ٣٢٧.

(٢) سورة هود / ٤٤٥.

(٣) سورة المؤمنون / ٢٣ - ٢٤.

(٤) دلائل التراكيب / ٣٣٩ - مصدر سابق.

(٥) مسند أحمد / ٣ / ٤٧، ٤٩، ٨٢.

(٦) السابق / ٦٣ / ٦٨، ٧٢.

(٧) الفتح الرباني / ١٦ / ٢٢٠ - مصدر سابق.

وما هو أقرب عندنا أنّ الواقعة قد تعددت، ولا يقال كيف تتعدد مع سبقها في غزوة بني المصطلق، وقد كانت سنة خمس، بينما كانت غزوة حنين سنة ثمان بعد الفتح لاحتمال أن يكون السائل يوم حنين ليس هو السائل يوم بني المصطلق، ولم يعلم بما أجاب به النبي - ﷺ - منذ ثلاث سنين، ولا غرابة، فليس كل صحابي علياً بكل ما قال الرسول - ﷺ - فهم متفاوتون في العلم بالسنة، ولعل في ردّ النبي - ﷺ - عن السؤال يوم حنين بقوله: «اصنعوا ما بدا لكم»، فإقضى الله فهو كائن، فليس من كل الماء يكون الولد»^(١) وردّه يوم بني المصطلق: بقوله «ما عليكم أن لا تفعلوا (تعرلوا) ما من نسمة كائنة يوم القيامة إلّا وهي كائنة»^(٢) ما يؤكد أنها واقعتان لا واقعة واحدة.

- ٣ -

قوله: فأصبنا سبياً من سبي العرب، فاشتبهنا النساء، واشتدت علينا العزبة مثله في البخاري (المغازي) وأبي داود^(٣) ومن البخاري (العتق) «فاشتبهنا النساء فاشتدت»^(٤) بالفاء دون الواو وفي مسلم «وطالت علينا العزبة» من غير قوله «فاشتبهنا النساء»^(٥) مفارقات تحمل تنويراً وتفسيراً لبعضها، فقوله (واشتدت علينا العزبة) في كل من الموطأ والبخاري وأبي داود فيه تفسير لوجه من معاني قوله (طالت) في مسلم وذلك أنّ للإطالة من حيث هي لا تؤذن بالشدة، وقد ذهب القرطبي إلى تفسير قوله (طالت) بتعذر علينا النكاح (الجساع) لتعذر أسبابه، ولم يجعله من طول الإقامة لأن غيبتهم عن المدينة لم تطل كما يقول. ونقده الزرقاني بأن مدة الغيبة طالت فكانت ثمانية وعشرين يوماً^(٦) ومن جمع بين الروايات أدرك أن القرطبي نظر من وجه والزرقاني من وجه آخر لأن طول المدة نسبي فقد يكون سبباً لشدة العزبة على طائفة منهم ولا يكون عند أخرى. فجاءت الروايات شارحة لحالاتهم، على أن تعدية الفعل (طالت) بعل (علينا) يضمه معنى الشدة، فكان في رواية (طالت علينا) جمعاً بين معنى الشدة بعل وبين أسبابها بقوله طالت. وفي جعل (طالت) ذات دلالة على طول المدة مجاز حكمي

(١) مسند أحمد ٣ / ٤٧.

(٢) مسند أحمد ٣ / ٦٣، ٦٨.

(٣) البخاري: المغازي (ح/ ٤١٣٨) أبو داود: النكاح (ح/ ٢١٥٨) عون المبرود ٦ / ٢١٦.

(٤) البخاري: العتق (ح / ٢٥٤٢).

(٥) مسلم: النكاح - العزل (ح / ١٢٥) = (١٤٣٨) جـ ٢ ص ١٠٦١.

(٦) شرح الموطأ للزرقاني جـ ٣ ص ٢٢٧.

إذ الإطالة لزمان الأحداث لا لها فأشربه إلى أنها قد تجاوزت الزمان إلى أحداثه، وكان الحديث من حيث هو قد استوجب الاحساس بالإطالة عند طائفة وإن كان زمانه لا يستوجب الوصف بذلك وفقاً لنسبية الإطالة.

وفي عطف (اشتتهنا النساء) بالفاء إجماع بأن إصابة السبايا كان له مدخل في ذلك، ومثله في قوله (فاشتدت علينا العزبة) بالفاء أما عطف (اشتدت) بالواو في رواية للبخاري فإن فيه إشارة إلى اختلاف أحوال الصحابة، وهو من قبيل عطف العلة على المعلول، وهو مسلك من مسالك العطف بالواو وعلى الرغم مما بين الطرفين من اتصال، وهو في القرآن كثير.

- ٤ -

قوله: «أحبينا الفداء، فأردنا أن نعزل». مثله في أبي داود وفي البخاري في البيوع (إننا نصيب سبايا، فنحب الأثمان) وفي العتق: (فاشتدت علينا العزبة وأحبينا العزل) وفي المغازي (وأحبينا العزل، فأردنا أن نعزل) وفي القدر (إننا نصيب السبايا، ونحب المال) وفي كتاب التوحيد من صحيح الإمام البخاري (إنهم أصابوا سبايا، فأرادوا أن يستمتعوا بهن ولا يحملن)^(١).

وفي مسلم (فطالت علينا العزبة، ورغبنا في الفداء، فأردنا أن نستمتع ونعزل)^(٢).

وفي أحمد (وكنّا منّا من يريد أن يتخذ أهلاً، ومنّا من يريد أن يستمتع ويبيع)^(٣).

مفارقات بيانية يفسر بعضها بعضها، فما عند البخاري في المغازي يفسره ما عنده في البيوع والقدر والتوحيد، ففي قوله (وأحبينا العزل) تعبير بالمسبب (حب العزل) عن السبب (حب المال) فكأنه قال (وأحبينا العزل للمال، فأردنا أن نعزل).

وعلى هذا يندفع ما ذهب إليه القاضي «عياض» من أن قول البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة بني المصطلق (وأحبينا العزل، فأردنا أن نعزل) وهم وصوابه (وأحبينا الفداء) كما جاء في سائر المواضع^(٤).

(١) البخاري: بيع (ح / ٢٢٢٩)، عتق (٢٥٤٢) مغازي (ح / ٤١٣٨) القدر (ح / ٦٦٠٣) التوحيد (ح / ٧٤٠٩).

(٢) مسلم: تكاح (ح / ١٢٥ = ١٤٣٨) جد ٢ ص ١٠٦١.

(٣) مسند أحمد ٣ / ٦٣.

(٤) مشارق الأنوار للقاضي عياض جد ٢ ص ٨١.

* الفقه البياني والتشريعي لأحاديث العزل *

فليس في رواية البخاري وهم بل تعبير بالمجاز غير الاستعاري لعلاقة المسيبية حيث عُبِّرَ بالسبب عن السبب وهو نهج بياني سائع شائع .

وما في مسلم هو تفسير لما في الموطأ وأبي داود، وبعض روايات البخاري، ومثله ما في أحمد جاء مفسراً للروايات الأخرى كاشفاً عن أن موقف الصحابة تشكل من أمرين :

الرغبة في الاستمتاع لقضاء الشهوة .

الحرص على أثمان السبايا .

فكان العزل في تصورهم هو المحقق للأمرين معاً .

ويتبين من هذا أن الدافع إلى العزل لدى الصحابة لم يكن البتة الخوف من كثرة النسل : ولا مقاسمتهم الرزق ، فيكون تضيقاً ، ولا شيئاً مما هو دافع اليوم إلى استخدام ما يسمى بوسائل منع الحمل .

كل ذلك ينبغي استحضاره واعتباره إذا ما أريد القياس عليه ، لأن أسباب القضية التي يراد القياس عليها وملابساتها وأحوالها ذات أثر بالغ في حكمها .

أما قولهم العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فمعناه أن الحكم إذا ما كان بشأن إنسان ما أو واقعة ما فليس ذلك الحكم خاصاً بذلك الشخص لا يتعداه إلى شخص آخر ماثله في حاله ، ولا خاصاً بتلك الواقعة لا يتعداها إلى ما شابهها وقايسها في ظروفها ودوافعها وملابساتها ، لأن ذلك إن قيل به استوجب أن يكون قدر الأحكام على قدر الأشخاص والواقعات كماً ، لا على قدرها كيفاً .

والم يقل أحد إن عوملات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال إنها تختص بنوع ذلك الشخص ، فتعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلة^(١) ومثلها الأحاديث النبوية التي لها سبب معين .

فعلى من أراد القياس على حال الصحابة في رغبتهم العزل أن يتبين الدافع إلى تلك الرغبة منهم ، وما يريدون العزل عنه ، والغاية التي يريدون بلوغها من العزل . فإنه مما هو مقرر في علم القياس الشرعي أنه «لا يكفي لصحة القياس تحقق المناسبة

(١) الاتفاق للسيوطي ج ١ / ٥١ .

واعتبار الشارع للوصف المناسب، فقد يكون في الفرع وصف يمنع إلحاقه بالأصل، ويكون القياس حينئذ قياساً مع الفارق،^(١) فكيف إذن القياس على حال الصحابة في العزل ولم تتحقق مناسبة المقيس لحالهم ولا وصف مناسب بينهما؟! وسوف يأتي مزيد بيان لهذا في موطن آخر.

إذا ما كنا قد استجلينا الأسباب الدافعة إلى تصور الصحابة أن في العزل حلاً لاشكاليّتهم، وتحقيقاً لحاجتهم: الرغبة في النساء والرغبة في المال، فانظر كيف أدبهم الإسلام وأقامهم على الصراط المستقيم، فإنهم وقد أرادوا في هذه الغزوة العزل رغبة في المال: إما بيعاً بعد وإما فداء، ففضى الله - عز وعلاً - مقابلة هذا الموقف منهم النازع إلى زهرة من زهرات الحياة الدنيا بمثل ما قابل به موقفهم من الغنائم في غزوة بدر الكبرى، فقد أدبهم هنا أدباً يليق بمن اصطفى لصحبة النبي - ﷺ - وجعل عقيب أمرهم أن حازوا ما هو أجدى لهم وأنفع وأسمى وأرفع، فدفعهم - في صورة الطوعية تكريماً لهم - إلى اعتناق السبيل اللاتبي شاءوا العزل عنهن حفاظاً على أثمانهن، وذلك من بعد علمهم بأن رسول الله - ﷺ - تزوج جورياً بنت الحرث: سيد بني المصطلق.

تقول أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - «فقال الناس: أصهار رسول الله - ﷺ - فأرسلوا ما بأيديهم، قالت: فلقد اعتق بتزويجه إياها مائة بيت من بني المصطلق، فما أعلم امرأة أعظم بركة على قومها منها»^(٢).

وانظر كيف أعلن لهم الإسلام ما يجب في شأن ما سألوا عنه، فيفهم أهل الصفاء ومن أراد النصيح لنفسه وللمسلمين أن فيما دفع إليه الصحابة من اعتناق لمن أرادوا العزل عنهن بياناً وهدى ورحمة للمسلمين في شأن العزل رغبة في الحياة الدنيا.

وانظر كيف كان نزول الصحابة على ما فيه تكرمة لئلي الله - ﷺ - وإعلاء لمحبيه على محبوبيهم، فكانوا أهل الاصطفاء والاجتباء، فهل لنا أن نكون أهل اقتداء بهم فنضع نصب أعيننا هديه «تزوجوا الودود الولود، إني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة»^(٣).

- ٥ -

قوله «فقلنا: نزل - ورسول الله - ﷺ - بين أظهرنا قبل أن نسأله ١٩

(١) أصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله / ١٦١ (ط سنة ١٣٩٦ - دار المعارف بمصر).

(٢) مسند أحمد / ٢٢٧.

(٣) السابق ٣ / ١٥٨، ٢٤٥، النسائي: النكاح - كراهية تزويج العقيم (٦ / ٦٥ - ٦٦). وأبو داود: النكاح

- النهي عن تزويج من لم يلد، المستدرك ٢ / ١٦٢، ابن ماجه ١ / ٥٩٩.

في البخاري في كتاب المغازي: (وقلنا: نعزل)^(١).

وفي مسلم: فقلنا: نفعل ورسول الله - ﷺ - بين أظهرنا لا نسأله^(٢).

وفي أبي داود: ثم قلنا^(٣).

وفي أحمد: فتراجعنا في العزل^(٤).

مفارقات بيانية يفسر بعضها بعضاً: رواية أحمد ترجمة لرواية أبي داود، حيث يفيد العطف بـ "أن" القول كان من بعد أخذ ورد بين الصحابة، وأن من أراد أن يعزل وجد من الصحابة من يراجع، وفي العطف بـ "أيضاً" إشارة إلى سمو الصحوة الإيمانية التي ترتب عليها القول: نمزل؟ ذلك أن اللجوء إلى السؤال أعظم منزلة من الإقدام على الفعل قبل معرفة حكم الشرع فيه، وإن كان هذا الفعل مما قد تتقبله بعض العقول، لأن في اللجوء إلى السؤال نزولاً على مراد الشرع، وعزوفاً عن النزول على هوى النفس أو تصور العقل.

والذين لم يتدبروا جواب المصطفى - ﷺ - (ما عليكم أن لا تفعلوا) دفعهم الله إلى ما هو أسمى، فاعتقوا إكراماً لرسول الله - ﷺ -.

وفي العطف بالفاء (فقلنا) إفادة تسبب القول (نعزل...؟) عن حبهام الفداء وإرادتهم العزل، وإفادة أن المراجعة التي كانت وصرحت بها رواية أحمد لم تكن مراجعة بالغة، ولم يطل أمدّها، فقد كان النزول على وجوب الرجوع إلى صاحب الشريعة - ﷺ - سريعاً، وذلك من فقه الصحابة، فليس ثمّ تدافع بين دلالة (الفاء) في قوله (فقلنا) ودلالة (ثمّ) في قوله (ثمّ قلنا). وفي العطف بالواو (وقلنا) جمع للروايات الأخرى حيث لا تفيد الواو تعقياً ولا تراخياً.

قوله: نعزل ورسول الله - ﷺ - بين أظهرنا... الخ استفهام محذوف الأداة تقديره: أنعزل... والحال أن رسول الله - ﷺ - بين أظهرنا لا نسأله وهو حذف سائغ شائع في العربية، والدليل على المحذوف السياق والتنغيم الصوتي في أداء العبارة حيث تؤدّي بصورة صوتية تحلّي إرادة الاستفهام ودلالته البيانية.

(١) بخاري: مغازي (ح / ٤١٣٨).

(٢) مسلم: النكاح (ح / ١٢٥ = ١٤٣٨) جـ ٢ ص ١٠٦١.

(٣) سنن أبي داود: نكاح (ح / ٢١٥٨).

(٤) مسند أحمد: جـ ٣ ص ٦٣.

ومما هو جلي زاهر أن الاستفهام هنا يحمل من المعاني فيضاً زائفاً منه الإنكار التوبيخي، والتنبيه على الضلال، والتعجب من الحال... الخ وكل هذه معان أفادها التركيب في مساقه، وفي كنف قرائنه..

وفي قولهم: «رسول الله ﷺ - بين أظهرنا» كناية عن وجوده فيهم قريباً غير محجوب عنهم ولا معزولين عنه وفيه ترغيب وتربية لكل ذى أمة في قومه أن يكون فيهم غير محجوب ولا معزولين عنه.

- ٦ -

قوله: «فسألناه عن ذلك» هو كذلك في البخاري: المغازي^(١) وأبي داود^(٢).

وفي البخاري: العتق (فسألنا رسول الله ﷺ) ومثله في كتاب النكاح^(٣) وفي مسلم^(٤).

وفي البخاري: البيوع، والقدر (كيف ترى في العزل)^(٥) ومثله في أحمد^(٦).

وفي رواية لأحمد: فذكرنا ذلك للنبي ﷺ^(٧).

مفارقات لا تتناقض ولا تتعارض، إن هي إلا تعبيرات عن معنى رئيسي واحد يتمثل في أنهم سألوه عن العزل عن هذه السبايا في هذه الأحوال والملابسات

والسؤال هنا في حكم الله في هذا العزل. فهو سؤال عن شيء مقترن بأحوال وملابسات خاصة: إنه سؤال عن حكم العزل عن سبايا، وليس عن أزواج.

وما ورد أنه سؤال عن عزل عن زوجه إنما هي زوج مرضع: يروي الإمام أحمد بسنده عن معبد بن سيرين قال: قلت لأبي سعيد الخدري: هل سمعت من رسول الله ﷺ في العزل شيئاً؟

فقال: نعم، سألنا رسول الله ﷺ عن العزل.

(١) حديث ٤١٣٨

(٢) النكاح: (ح/٢١٥٨) = عون المبرود ج٦ - ص٢١٦

(٣) البخاري: عتق (ح/٢٥٤٢)، نكاح (ح/٥٢١٠).

(٤) مسلم: نكاح (ح/١٢٥ = ١٤٣٨) ج٢ - ص١٠٦١.

(٥) البخاري: البيوع (ح/٢٢٢٩) والقدر (ح/٦٦٠٣)

(٦) مسند أحمد ج٣ - ص٨٨

(٧) السابق ج٣ - ص٦٣

نقال : وما هو؟

قلنا : الرجل تكون له المرأة الموضع ، فيصيب منها ، ويكره أن تحمل ، فيعزل عنها .

وتكون له الجارية ليس له مال غيرها ، فيصيب منها ، ويكره أن تحمل ، فيعزل عنها .

نقال لا عليكم أن لا تفعلوا ، فإنما هو القدر^(١) .

فالزوج كما ترى مريض . والجارية مال متقوم ، والدافع إلى العزل عن الزوج الموضع الإشفاق على الرضيع من أن تصيبه الغيلة يؤيد هذا ما رواه مسلم وأحمد :

عن عامر بن سعد أن أسامة بن زيد أخبر والده سعد بن أبي وقاص أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : إني أعزل عن امرأتي ، فقال له رسول الله ﷺ : لم تفعل ذلك؟

فقال الرجل أشفق على ولدها أو على أولادها ، فقال رسول الله ﷺ لو كان ذلك ضاراً ، ضر فارس والروم .

وقال زهير في روايته : «إن كان لذلك فلا ، ما ضر ذلك فارس ولا الروم»^(٢) .

فالعزل عن الأزواج عندهم مخافة الغيلة لا مخافة زيادة النسل ، وقد ورد أنه ﷺ قد منع من العزل مخافة الغيلة .

وعزله عن الجواري إنما كان مخافة أن يفقدوا أنثاهن بالحمل لصيرورتهن أم ولد ، يؤيده قوله في الحديث الأنثى وتكون له الجارية ليس له مال غيرها ، فليس دافع العزل عنهن - أيضاً - مخافة زيادة النسل وحاشا الصحابة أن يفعلوا .

هكذا ينبغي أن يتحدد الدافع إلى العزل عند الصحابة على هذا النحو :

- ١ - العزل عن الزوج المريض إشفاقاً على الرضيع من أن يصاب بوهن من جراء الحمل ، وفقاً لما كانوا يتصورون من قبل .
- ٢ - العزل عن الجواري وهو الكثير الغالب مخافة أن يفقد ثمنها ، وهي ما له إذا ما حملت فصارت أم ولده .

(١) مسند أحمد ج ٣ - ص ٦٨

(٢) مسلم : النكاح - جواز الغيلة (ح/١٤٣ = ١٤٤٣) ج ٢ - ص ١٠٦٧ ، مسند أحمد ج ٥ - ص ٢٠٣

لم يك دافع العزل عن أزواجهم أو جوارهم البتة خوف الفقر بكثرة النسل أو خوف زوال الجمال والرشاقة منهم، أو الرغبة في عدم الاشتغال بتربية هذا النسل عن التمتع بزخرف الحياة الدنيا أو ما يتوهم أنه من مسئوليات المرأة المسلمة من مشاركة في الحياة العامة خارج مسكنها. . . ولم يك دافع العزل الرغبة في توفير حياة راغدة ناعمة لقليل من الذرية. لم يك شيء من ذلك البتة، فوجب أن تتحدد معالم صيغة السؤال الموجه إلى الرسول ﷺ عن العزل على هذا النحو:

كيف ترى في العزل عن زوج مرضع إشفاقاً على ولدها، أو عن أمة مخافة ضياع ثمنها؟ ولابد حينذاك من فهم الإجابة عنه في ضوء معالم هذه الصيغة.

- ٧ -

قوله ﷺ: «ما عليكم أن لا تفعلوا. . .» هو كذلك في البخاري في كتاب العتق والمغازي والتوحيد، وفي سنن أبي داود وفي أحمد وفي المصنف لابن أبي شيبة، وفي السنن الكبرى للبيهقي^(١).

وفي البخاري: البيوع (أو إنكم تفعلوا ذلك؟ لا عليكم أن لا تفعلوا ذلكم) ومثله في القدر، وفي مسند أحمد^(٢).

وفي البخاري: النكاح (أو إنكم لتفعلون؟ قالها ثلاثاً) ومثله في مسلم والبيهقي^(٣).

وفي مسلم «لا عليكم أن لا تفعلوا» ومثله في النسائي وأحمد والبيهقي^(٤).

وفي ابن ماجه: «أو تفعلون؟ لا عليكم أن لا تفعلوا» ومثله في الدارمي^(٥).

وفي مسند أحمد: (ما عليكم أن لا تعزلوا)^(٦).

(١) بخاري: عتق (ح/٢٥٤٢)، مغازي (ح/٤١٣٨)، توحيد (ح/٧٤٠٩)، سنن أبي داود: نكاح (ح/٢١٥٨)، مسند أحمد ٦٨/٣، المصنف ٢٢٢/٤، السنن الكبرى ٢٢٩/٧.

(٢) بخاري: بيع (ح/٢٢٢٩) وقدر (ح/٦٦٠٣) ومسند أحمد ٨٨/٣.

(٣) بخاري: نكاح (ح/٥٢١٠)، مسلم: نكاح (ح/١٢٧ = ١٤٣٨) السنن الكبرى ٢٢٩/٧.

(٤) مسلم: نكاح (ح/١٢٥ = ١٤٣٨) النسائي: نكاح - عزل ج ٦ - ص ١٠٨، مسند أحمد ج ٣ - ص ٦٨، السنن الكبرى ج ٧ - ص ٢٢٩.

(٥) ابن ماجه: النكاح / العزل ج ١ - ص ٦٢٠، الدارمي: نكاح - عزل ج ٢ - ص ١٤٨.

(٦) مسند أحمد ج ٣ - ص ٦٣.

★ الفقه البيهقي والتشريعي لأحاديث العزل ★

وفي مسلم: (ولم يفعل أحدكم!؟ ولم يقل فلا يفعل ذلك أحدكم).

ومثله في أبي داود والترمذي والحميدي^(١).

وفي الطبراني: (إنكم لتفعلون!؟ قالوا: نعم، قال: أو لم تعلموا أن الله - عز وجل - لم يخلق نسمة هو بارئها إلا وهي كائنة^(٢)).

مفارقات بيانية وردت فيها روي من منطوقه **كَلَّمَ** فهي الجديرة بالتدبر، ونحن المحتاجون إلى تبيان الوجه فيها، وتبيان مدى علاقة بعضها ببعض.

قوله: (لا عليكم...) أو (ما عليكم...) يحتمل عدة وجوه بعضها راجع ظاهر وبعضها مرجوح.

الوجه الأول:

قوله: (لا) رد لكلام سابق، وقوله (عليكم أن لا تفعلوا) كلام مستأنف، فكأنه قال (لا) أي لا تعزلوا، ثم استأنف قائلاً (عليكم أن لا تفعلوا) أي يلزمكم عدم العزل^(٣).

هذا الوجه - عندنا - مردود، ذلك أنه يلزم على القول به إيهام أنّ (لا) داخله على (عليكم) فكان مقتضى النظم أن يقال لا عليكم... بفصل (لا) عن عليكم بالواو أو غيرها، وتسمى واو دفع الإيهام، وهي التي أرشد الصديق أبو بكر الرجل الذي قال له (لا عافاك الله، إلى أن يقول (لا وعافاك الله). والقصة شهيرة^(٤)).

ولسنا في حاجة إلى توجيه خطاب الشريعة على وجه يوهم خلاف الفترة الإدراكية للغة، فضلاً عليه أنه لا يمكن تطبيقه على رواية (ما عليكم) فإنّ (ما) لا يكون رداً لكلام سابق.

(١) مسلم: نكاح (ج/١٣٢ = ١٤٣٨) أبو داود: نكاح (ج/٢١٥٦) الترمذي: نكاح (ج/١١٤٧) الحميدي: (ج/٧٤٧) ج ٢ - ٣٢٩.

(٢) مجمع الزوائد للهيتمي ج ٤ - ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٣) فتح الباري ٢١٨/٩، عون المعبود ٢١٨/٦، نيل الأوطار ٣٤٨/٦، القرطبي ١٣٢/٧.

(٤) عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي (ضمن شروح التلخيص) ٦٨/٣.

الوجه الثاني :

أَنَّ (لا) في قوله (ماعليكم أَنْ لا تفعلوا) زائدة والمعنى (ماعليكم أو لا عليكم أن تفعلوا) وهو قول منسوب للمبرد والفراء^(١).

هذا القول وإن يكن له ما يضارعه في تراث النحاة وبعض المفسرين من مجيء (لا) زائدة في الذكر الحكيم وغيره^(٢) فإن الذي يقتضيه النصح لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ - تبيان وجه الزيادة فيما يقال فيه بزيادتها، ونحن هنا في حاجة ماسة إلى تبيان الوجه البيناني لزيادة (لا) في (أَنْ لا تفعلوا)، فضلاً عن أن القول بزيادتها هنا يحتاج إلى تحديد معنى قوله (تفعلوا) : أهو بمعنى تعزلوا، فيكون المعنى لا عليكم أن تعزلوا. أم هو بمعنى تكملوا الجماع، فيكون المعنى لا عليكم أن تكملوا الجماع؟

إن قدرنا الأول بناء على أن ثم رواية لأحمد تقول (ماعليكم أن لا تعزلوا)^(٣) يكون المعنى بعد تقدير اسم «ما» أولاً: لا ضرر عليكم أن تعزلوا، فيعطى معنى الإباحة غير أنه لا يتناسق مع ما بعده بل يتناقض معه. فإن قوله (مامن نسمة كائنة...) قائم على تقرير عدم جدوى العزل كما سيأتي.

وإن قدرنا المعنى الثاني «لتفعلوا» وهو اكمال الجماع كان هذا المعنى متناقضاً مع رواية أحمد (ماعليكم أن لا تعزلوا) وجعل الروايات يفسر بعضها بعضاً أولى من جعلها متناقضة، فالقول بالزيادة شاحب...

قد يقال إن ثم رواية لأحمد تؤيد القول بالزيادة، جاء فيها قوله: «فلا عليكم أن تفعلوا ذاكم، فإنما هو القدرة»^(٤).

هذه الرواية لم أعثر عليها عند غير أحمد، فلو كانت هي الأصل الذي قيست عليه بقية الروايات المتعددة، فما وجه ورود الأصل في رواية واحدة وتعدد الروايات الأخرى وثبوتها في الصحيحين والسنن، وتفرد مسند أحمد برواية الأصل؟

ولو كانت الروايات المتعددة والثابتة في الصحيحين وبقية الكتب الستة بغير (لا) وجاءت في رواية واحدة أو روايتين بها لقلنا باحتمال زيادتها فيها وردت فيه، مع بقاء

(١) ارشاد الساري للشهاب العسقلاني ج ٤ / ١١٠ (طبعة أوفيت عن طبعة بولاق). فتح الباري لابن حجر ج ٩ ص ٢١٨، عون المبرود ج ٦ ص ٢١٧ شرح الموطأ للزرقاني ٢٢٧/٣.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ج ١ / ٢٠٠ - ٢٠٣.

(٣) مسند أحمد ج ٣ / ٦٣ سطر ٩.

(٤) مسند أحمد ج ٣ / ١١ سطر ١٠ - ١١.

★ الفقه البيهقي والتشريع لأحاديث المنزل ★

الحاجة إلى تبيان وجه الزيادة فيما زيدت فيه فضلاً عن «أنها لا تزداد إلا في موضع غير ملبس»^(١) وما معنا القول فيه بالزيادة جد ملبس.

رواية أحمد (فلا عليكم أن تفعلوا ذاكم) بغير (لا) قد تفرد بها في علمنا - ولا يحيط بالسنة صحابي فكيف بغيره؟ - وإذا ما قارنا هذه الرواية برواية مضارعة لها في مسلم، فإننا نرى أنَّ كلا من أحمد ومسلم قد روى ذلك الحديث من طريق ابن عون.

ففي أحمد: حدثنا إسماعيل أنا ابن عون عن محمد عن عبد الرحمن ابن بشر بن مسعود، قال: فرد الحديث حتى رده إلى أبي سعيد. قال: ذكر ذلك عند النبي - ﷺ - فقال وماذاكم؟

قالوا: الرجل تكون له المرأة ترضع، فيصيب منها، ويكره أن تحمل منه والرجل تكون له الجارية، فيصيب منها، ويكره أن تحمل منه.
فقال: لا عليكم أن تفعلوا ذاكم، فإنما هو القدر.

قال ابن عون: فحدثت به الحسن، فقال: فلا عليكم، لكان هذا زجر^(٢).

وفي مسلم: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا معاذ بن معاذ، حدثنا ابن عون عن محمد، عن عبد الرحمن بن بشر الأنصاري، قال: فرد الحديث حتى رده إلى أبي سعيد الخدري.

قال: ذكر العزل عند النبي - ﷺ - فقال: وماذاكم؟
قالوا: الرجل تكون له المرأة ترضع، فيصيب منها، ويكره أن تحمل منه.
والرجل يكون له الأمة، فيصيب منها، ويكره أن تحمل منه.
قال: فلا عليكم أن لا تفعلوا ذاكم، فإنما هو القدر.
قال ابن عون: فحدثت به الحسن، فقال: والله لكان هذا زجر^(٣).

فانظر أي فرق في المتن بين مارواه الإمام أحمد، وما رواه الإمام مسلم على الرغم من أن الإمام مسلماً رواه عن ابن عون من طريق محمد بن المثنى عن معاذ بن معاذ، والإمام أحمد رواه عن ابن عون من طريق إسماعيل، ولا فرق إلا في قوله (فلا عليكم أن لا تفعلوا) عند الإمام مسلم، وقوله (فلا عليكم أن تفعلوا) عند الإمام أحمد.

(١) الأصول في النحول ابن السراج ج ٢ ص ٢٥٩ (ت / عبدالحسين الفتل - الرسالة / بيروت).

(٢) مسند أحمد ج ٣ ص ١١ سطر / ٦ - ١٠.

(٣) مسلم: تنقيح (ح / ١٣١ = ١٤٣٨) ج ٢ ص ١٠٦٣.

وقد اتفقا فيما نقلاه من تعليق ابن عون حكاية عن الحسن البصري من معنى (لا عليكم).

فهل الحذف في رواية أحمد من سهو النساخ؟ أم هل هو من قبل اسماعيل؟ ولا سيما أن الإمام أحمد روى الحديث نفسه بطريق آخر غير طريق اسماعيل عن ابن عون؟

يقول الإمام أحمد: حدثنا يزيد أنا هشام عن محمد عن أخيه معبد ابن سيرين قال: قلت لأبي سعيد الخدري: هل سمعت من رسول - ﷺ - في العزل شيئاً؟

فقال: نعم، سألتنا رسول الله - ﷺ - عن العزل، فقال: وما هو؟

قلنا: الرجل تكون له المرأة الموضع، فيصيب منها ويكره أن تحمل، فيعزل عنها، وتكون له الجارية ليس له مال غيرها، فيصيب منها ويكره أن تحمل، فيعزل عنها.

فقال: لا عليكم أن لا تفعلوا، فإنما هو القدر^(١).

هذه الرواية من الإمام أحمد تؤكد أنّ في روايته الأولى عن اسماعيل عن ابن عون قد سقط حرف (لا) من قوله (أن تفعلوا).

ومما يؤكد أن (لا) سقطت من رواية أحمد عن اسماعيل أن المعنى لهذا التركيب (لا عليكم أن تفعلوا) لا يتناسق مع التعليق الذي نقله عن ابن عون حكاية لتفسير الحسن البصري قوله (لا عليكم) أليس تفسير الحسن صريحاً في أن التركيب دال على الزجر الذي هو أعلى من النهي^(٢) فإن صيغة النهي قد تحمل على وجوه دلالية لا توجب المنع ورواية أحمد عن اسماعيل بن إبراهيم (لا عليكم أن تفعلوا) ينادي ظاهرها بإباحة العزل بناء على تفسير تفعلوا بتعزلوا، وهو الراجح القاهر عندنا لوروده مفسراً في رواية لأحمد سبق ذكرها (ما عليكم أن لا تعزلوا) وبدلالة اسم الإشارة (لا عليكم أن تفعلوا) ذاكم فإنه عائد لا محالة على العزل.

فوجب حينذاك أن تحمل رواية أحمد عن اسماعيل بن إبراهيم على واحد من أمرين:

(١) مسند أحمد ج ٣ ص ٦٨ سطر ٣-٧.

(٢) يقول الفيروزبادي: زجره، منعه ونهاه كازوجه، فأنزجر (القاموس المحيط) وقال الحليل: نقول: زجرت البعير حتى مضى، وأنا أزجره زجراً، وزجرت فلاناً عن السؤ فأنزجر، وهو النهي، البارع في اللغة للقاتلي ص / ٦٦٠، وانظر الأفعال لابن القطاع ج ٢ ص ٨٩ (ط) سنة ١٤٠٣ هـ - بيروت - عالم الكتب.

★ الفقه البياني والتشريعي لأحداث العزل ★

الأول سقوط (لا) ويقدر المعنى (لا عليكم أن لا تفعلوا العزل فإنما هو القدر).

الآخر: تقدير اسم مناسب للا مع تفسير تفعلوا بتركوا العزل والمعنى (لا حرج عليكم أن تركوا العزل).

الوجه الثالث:

أن (لا) في (لا عليكم) نافية للجنس، واسمها محذوف تقديره، لا حرج عليكم في أن لا تفعلوا (ت عزلوا) أو لا فرض عليكم أن لا تعزلوا.

أو تكون (لا) عاملة عمل ليس ومثلها (ما) في (ما عليكم) والاسم محذوف والتقدير: ما بأس عليكم أن لا تفعلوا (ت عزلوا)^(١).

أو يكون قوله (أن لا تفعلوا) في محل رفع مبتدأ مؤخر خبره متعلق عليكم، والتقدير: ما عدم الفعل (العزل) واجب عليكم؟ .

إذا ما كانت هذه بعض الاحتمالات التي يمكن فهم قوله (لا عليكم) أو (ما عليكم أن لا تفعلوا) في ضوءها فإن الذي ينبغي الالتزام به أن البيان العالي من طبيعته ثراء الاحتمالات في توجيهه، غير أنه يكون مكتنفاً ومحاطاً بكثير من الأحوال والملابسات والقرائن التي تكاد تقطع بوجه أو ترفعه على ما سواء، أو ترفع بعضاً على بعض في غير ما تناقض أو تجعل بعض الوجوه يفسر بعضها الآخر.

تلك طبيعة البيان العالي، فكيف بها في خطاب الشرع الآتي للأمة كلها منذ كانت البعثة وإلى أن تقوم الساعة؟! إنه بيان يحتمل عدة وجوه، فعلينا أن ننظر في هذه الاحتمالات إلى الدلالة القوية في ضوء القرائن والأحوال والملابسات والمساق الذي أقيم عليه ذلك البيان النبوي الهادي والمرشد.

إن قلنا إن (لا) نافية للجنس والتقدير لا حرج عليكم في أن لا تفعلوا أي (أن لا تعزلوا) فإن المعنى يكون فيه نفي الحرج عن عدم الفعل، فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل^(٢) وإنما فسرنا (تفعلوا) بتعزلوا لما سبق بيانه من قبل.

وعلى هذا يتجلى أن الرسول - ﷺ - قد أخبرهم أنه لن يصيبهم حرج أو ضرر في عدم العزل، لأن الله قدر ما هو خالق إلى يوم القيامة، وهذا دفع لما دعا الصحابة إلى الرغبة في العزل، وهو تخوف الحمل.

(١) فتح الباري ٢١٨/٩، عون المعبود ٢١٨/٦، نيل الأوطار ٣٤٨/٦، شرح الموطأ للزرقاني ٢٢٧/٣.

(٢) فتح الباري ج ٩ ص ٢١٨ سطر ١٢.

ولا يستقيم البتة أن يكون معنى العبارة أنه - ﷺ - يقول لهم إن ترك العزل لا يترتب عليه حمل، فذلك غير مقصود، بل المقصود أن ترك العزل لن يكون هو السبب في الضرر والحرج إذا ما أراد الله أن تحمل المرأة والجارية لأنه يمكن أن يكون ذلك الحمل وأنتم تعزلون يؤيد هذا الفهم المستقيم ما رواه مسلم بسنده عن أبي سعيد الخدري يقول: سئل رسول الله - ﷺ - عن العزل، فقال: ما من كل الماء يكون الولد، وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء^(١).

ويؤيده أيضاً ما عقب به قوله (لا عليكم) أو (ما عليكم) من نحو: ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلّا وهي كائنة.

ومثل هذا المعنى المنبثق من أن (لا) نافية للجنس واسمها محذوف تقديره (لا حرج عليكم) تراه منبثقاً من القول بأن (لا) عاملة عمل ليس، ومن رواية (ما) العاملة عمل ليس أيضاً.

فإن قلنا (لا) نافية للجنس واسمها تقديره (لا فرض عليكم) كان المعنى عل أن ترك العزل ليس فرضاً عليكم، بل لكم أن تعزلوا وألا تعزلوا، فيكون هذا التقدير في قوة قوله في أحاديث أخرى: أعزل عنها إن شئت^(٢).

أو قوله (أعزلوا أو لا تعزلوا)^(٣) أو قوله (أصنعوا ما بدا لكم)^(٤).

أو قوله (لا أمر ولا أنهي)^(٥) وسوف يأتيك تبيان دلالة هذه التراكيب في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث، فينطبق على تقدير (لا فرض عليكم أن لا تعزلوا) ما ستره زاهراً قاهراً من دلالة التراكيب المذكورة (أعزل عنها إن شئت) ونحوه.

أما احتمال أن يكون قوله (أن لا تفعلوا) في موضع المبتدأ، والتقدير ليس عدم الفعل (العزل) واجبا عليكم، فإن المعنى على هذا ليس ترك العزل واجباً عليهم، فيكون لهم فعل العزل. فإن هذا الاحتمال تتناقض دلالاته أولاً مع ما بعد هذا التركيب من قوله (ما من نسمة كائنة... الخ) وهو ثانياً في قوة قوله (أعزلوا أو لا تعزلوا) فيأتي عليه ما هو آت على مثل هذه التراكيب في الفصل الثاني من الباب الثاني.

(١) مسلم: نكاح (ج/١٣٣ = ١٤٣٨) ج ٢ ص ١٠٦٤.

(٢) مسلم: نكاح (ج/١٣٤ = ١٤٣٩).

(٣) مجمع الزوائد للهيتمي ٢٩٧/٤.

(٤) مسند أحمد ج ٣ ص ٢٦، ٤٧.

(٥) مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٩٦.

بناء على ما مضى فإن الراجح أن قوله (لا عليكم) أو (ما عليكم أن لا تفعلوا) إنما هو إرشاد إلى انتفاء الحرج أو الضرر في ترك العزل وإقرار الماء في مستقره، بل الحرج والضرر في فعل العزل لما يترتب عليه من أضرار جسيمة ونفسية صرح بها الداعون إلى منع الحمل أنفسهم^(١) ولذا قال محمد بن سيرين: قوله لا عليكم أقرب إلى النهي^(٢).

وقال الحسن البصري: والله لكان هذا زجر^(٣).

ويفسر هذا المعنى في هذه العبارة رواية أخرى عند أحمد وغيره عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ في العزل: (أنت تخلقه؟ أنت ترزقه؟ أقره قراه، فإنما ذلك القدر)^(٤) فإنه يؤدب بهذا الاستفهام (أنت تخلقه؟ أنت ترزقه؟) ويزجر ويذكر. إن فهم دلالة هذا الاستفهام تركياً مثملاً في تقديم المسند إليه على خبره الفعلي في حيز الاستفهام الإنكاري التوبيخي، وفهمه وأداء ليغني الغناء كله من أراد النصيح لنفسه بالوقوف على الحق ومع الحق دون لجج في الجدل أو لد في الخصومة.

هذه الرواية تفسر جلي لمذلول (لا عليكم أن لا تفعلوا) وهذا شأن خطاب الشرع: قرآنًا وسنة، فقراءة تفسر أخرى أو آية تفسرها آية أخرى في موطن آخر ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا﴾^(٥) وقد يفسر الآية حديث نبوي ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾^(٦).

أما البيان النبوي، فإن رواية الحديث تفسرها رواية أخرى، أو يفسره حديث في باب آخر، ومن ثم كانت ضرورة الحرص على جمع النصوص من السنة عند تفسير نص نبوي.

- ٨ -

في رواية أنه ﷺ أجاب بقوله (أو إنكم تفعلون ذلك؟ لا عليكم) . الخ^(٧).

(١) تنظيم الحمل بالوسائل العلمية الحديثة للدكتور/ سيرو فاخوري ص ١٠١ - ١٠٥.

(٢) مسلم: نكاح (ح/ ١٣٠ = ١٤٣٨).

(٣) مسلم: نكاح (ح/ ١٣١ = ١٤٣٨).

(٤) مسند أحمد ج ٣/ ٥٣، ٧٨.

(٥) النساء/ ٨٢.

(٦) النحل/ ٤٤.

(٧) البخاري: البيوع (ح/ ٢٢٢٩) والقدر (ح/ ٦٦٠٣) أحد ٣/ ٥٧، ٨٨.

وفي ثانية : إنه كرر قوله (أو إنكم لتفعلون) ثلاثاً^(١).

وفي ثالثة : (أو تفعلون؟ لا عليكم...)^(٢).

وفي رابعة : (ولم يفعل أحدكم؟ ولم يقل : فلا يفعل ذلك أحدكم)^(٣).

وفي خامسة : (إنكم لتفعلون؟ قالوا : نعم، قال : أو لم تعلموا أن الله عز وجل لم يخلق نسمة هو بارئها إلا وهي كائنة)^(٤).

روايات عديدة، وهي على الرغم مما بينها من مفارقات في الصياغة فإنها تركز على فاعلية أسلوب الاستفهام التي هي عند أهل الفقه البياني مزيج من الإنكار التوبيخي، والتعجب من صدوره منهم، وهم أصحابه، وهو بين أظهرهم، وقد أقام فيهم هادياً مرشداً ومؤدباً، ثم هم من بعد ذلك يفعلون.

إن في هذا الاستفهام من الدلالة التربوية ما ليس في النهي الصريح ولذا قال (ولم يفعل أحدكم؟) ولم يقل (لا يفعل أحدكم ذلك) فإن النهي الصريح لا يعطي أكثر من المنع من الفعل مستقبلاً، لكنه لا يعطي درساً لما ينبغي أن يكونوا عليه آزاء مثل هذا الموقف مستقبلاً.

في الاستفهام تعليم للصحابة أن مثل هذا ما كان لهم أن يفعلوا فيه، لأنه غير مجد، وقد صرح لهم بذلك في رواية أخرى عند «مسلم» حيث سأل رجل فقال : إن عندي جارية لي، وأنا أعزل عنها، فقال رسول الله ﷺ (إن ذلك لن يمنع شيئاً أراد الله). قال : فجاء الرجل، فقال : يا رسول الله، إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت، فقال رسول الله ﷺ : (أنا عبد الله ورسوله)^(٥).

انظر كيف كان تعليق الرسول ﷺ حين أبلغه الصحابي أن الجارية قد حملت، لقد قالها : (أنا عبد الله ورسوله) إنها كلمة مفعمة بالتربية لقد فسرهما النووي بقوله معناه (أن ما أقوله لكم حق، فاعتمدوه، واستيقنوه، فإنه يأتي مثل فلق الصبح)^(٦) فهو

(١) البخاري : النكاح (ج/ ٥٢١٠) مسلم : النكاح (ج/ ١٢٧ = ١٤٣٨).

(٢) ابن ماجه : النكاح - العزل ج ١ / ٦٢٠.

(٣) مسلم : النكاح (ج/ ١٣٢ = ١٤٣٨) أبو داود : نكاح (ج/ ٢٩٥٦).

ترمذي : نكاح (ج/ ١١٤٧).

(٤) مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٥) مسلم : النكاح (ج/ ١٣٥ = ١٤٣٨) ج ٢ ص ١٠٦٤.

(٦) شرح مسلم للنووي ج ١٠ ص ١٣.

اخبار لا يراد منه عين الفائدة ولا لازمها كما يقول البلاغيون في أغراض الخبر^(١) بل هو يرمي به إلى الترية والتذكير بما ينبغي أن يكونوا عليه، وهو في دلالته ينزع من معين قوله ﷺ يوم حنين: (أن النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب)^(٢) فهو يفيض تذكيراً، وإعلاماً بأنه ما كان ينبغي لهم أن يفعلوا في هذا المقام ما فعلوا، فالرسول ﷺ أجاب بهذا الاستفهام (فلم يفعل أحدكم؟) ولم يصرح بالنهي، لا لما قيل إنه إشارة إلى أن الأولى ترك ذلك^(٣) وأن ذلك ليس لوجوب الترك، فإن ذلك فهم غير نافذ إلى أغوار دلالات التراكيب ومستبعاتها، فإن ما بعده من تعليل (فإنه ليس من نفس غلوقه إلا الله خالقها) كاف برفع دلالة الاستفهام هنا من مقام مخالفة الأولى إلى آفاق الزجر والإنكار والتعجب من فعلهم، يزيد هذا نصاعة وجلاء قوله في رواية أخرى (أو لم تعلموا أن الله - عز وجل - لم يخلق نسمة هو بارئها إلا هي كائنة) أليس في (قوله أو لم تعلموا؟) زجر ترتد منه قلوب المحسنين، ويزيد هذا إشراقاً لدلالة هذه الواو الآتية من بعد همزة الاستفهام (أو لم تعلموا) ونحوه من قوله (أو إنكم لتفعلون ذلك) (وأو تفعلون) فهذه الواو تؤذن بأن همزة الاستفهام داخلية على مقدر عطف عليه ما بعد الواو، وهو يفهم من السياق وقرائن الأحوال، فكأنه قال: أنؤمنون بالله خالقاً قادراً عزيزاً وبى رسولاً منه صادقاً وتفعلون...؟

أو إنكم تؤمنون بالله وبى وإنكم لتفعلون ذلك، إن هذا لشيء عجاب...

فالفقه البياني لهذا التركيب: دلالة، وإفادة، واستبعاداً يؤكد على أنه يفيض بما هو أقوى في المنع من النهي الصريح.

قوله: (ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة).

جاء تعليلاً لما حكم به في قوله (لا عليكم أن لا تفعلوا) وما شاكله، وهو كذلك في البخاري في كتاب: العتق، والمغازي، والنكاح، وفي مسلم، وأبي داود، وأحمد^(٤).

وفي رواية للبخاري: البيوع والقدر (فإنه ليست نسمة كتب الله أن تخرج إلا وهي خارجة)^(٥).

(١) المطول للسعد التفتازاني ص ٤٣ - ٤٦.

(٢) البخاري: الجهاد - باب بعة النبي (ح/ ٢٨٧٤) وللخطابي توجيه طريف لرواية هذا القول عن النبي ﷺ، انظره في كتابه أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ج ٢ ص ١٣٨٢ - ١٣٨٣ (ت/ محمد بن سعد آل سعود - ط سنة ١٤٠٩ - جامعة أم القرى - مركز تحقيق التراث).

(٣) عون المبرود ٦/ ٢١٣، فتح الباري ٩/ ٢١٨.

(٤) البخاري (ح/ ١٢٧/ ٢٥٤٢، ٤١٣٨، ٥٢١٠) ومسلم (ح/ ١٤٣٨) وأبو داود (ح/ ٢١٥٨) وأحمد ٦٨/ ٣.

(٥) بخاري (ح/ ٢٢٢٩، ٦٦٠٣).

وفي رواية له في كتاب التوحيد (فإن الله قد كتب من هو خالق إلى يوم القيامة)^(١).

وفي مسلم (فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها) ومثله في أبي داود والترمذي والحميدي^(٢).

وفي أحمد: (فإن الله قدر ما هو خالق إلى يوم القيامة)^(٣) وهناك روايات أخرى لا تخرج في دلالتها عما سبق^(٤).

هذه الروايات المتعاضدة تدل على استغراق الحكم كل فرد من أفراد الخليقة، فإن قوله (ما من نسمة) وقعت فيه النكرة (نسمة) في سياق نفى فدللت على العموم وزاد هذا العموم الأتيان من قبل النكرة وقد أقيم التركيب على نهج النفي والاستثناء وهو يفيد القصر، وقد جاء التخصيص بهذا الطريق، وكان مقتضى الظاهر أن يأتي بإغما التي تستخدم فيها «لا يجهل المخاطب ولا يكون ذكره له لأن تفيده إياه»^(٥)، فهذا المعنى من البدهيات التي يسلم بها كل مسلم. لكنه جاء به على طريق النفي والاستثناء الذي يكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه^(٦) للدلالة على أن حاله من يقدم على العزل بغية الفرار من الحمل كأنه جهل أو غفل عن أنه ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة، وأن ما قدر في الرحم سيكون، وأنه إذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء. فجاء بهذا الأسلوب ليظهر نفوساً، ويوقظ قلوباً، لعلها تؤوب فتقلع وتوقن سلوكاً كما أدركت علماء أن هذا له وحده، وليس لأحد معه من ذلك الأمر شيء.

إن في اختيار هذا الطريق من طرق التخصيص التي أفاض في تحليلها البلاغيون من الدلالات ما ترتجف منه قلوب المحسنين، ولا سيما أنه قد جاء بأسلوب القصر بالنفي والاستثناء في صورة قصر حقيقي تحقيقي.

وقد أقيم هذا الأسلوب من بعد أسلوب استفهام كما في (أو إنكم تفعلون) ومن بعد نفى كما في (لا عليكم أن لا تفعلوا) ليقوم بتعليل ما فاض من هذين الأسلوبين

(١) بخاري (ح/ ٧٤٠٩).

(٢) مسلم (١٣٢ = ١٤٣٨) وأبو داود (ح/ ٢١٥٦) ترمذي: النكاح - العزل - والحميدي (ح/ ٧٤٧ - ج ٢ ص ٣٢٩).

(٣) مسند أحمد ٦٣ / ٣.

(٤) مسلم (ح/ ١٢٨ = ١٤٣٨، ح/ ١٣٢) أحمد (٢٢/ ٣)، ٤٩، ٥٩، ٦٨، ٧٢، ٧٨، ٩٣، جمع الزوائد ٢٩٦ - ٢٩٨.

(٥) دلائل الإعجاز/ ٢٣٧ (ط ٢٠٠٢ المراغي).

(٦) السابق/ ٢٢٦.

★ الفقه البياني والتشريعي لأحاديث العزل ★

من معان . وهو تعليل سلك في بعضه مسلك الائماء والتنبيه وحده ، كما هو في صيغة الرواية الأم : رواية الموطأ ، وفي بعضه الآخر جمع بين مسلك التعليل الصريح بالقاء وإن مسلك الائماء والتنبيه كما تراه في نحو (فإنه ليست نسمة . . . الخ فإن كلا من القاء وإن مما يدل على التعليل نصاً مثلاً دل عليه اقتران الحكم بالوصف إيماء وتنبيه كما هو مقرر عند الأصوليين^(١) .

وهذه العبارة كافية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ليقن أن العزل لن يحقق له ما يريد .

يقول الإمام النووي في شرح هذه العبارة : «معناه ما عليكم ضرر في ترك العزل ، لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا ، وما لم يقدر خلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا ، فلا فائدة في عزلكم ، فإنه إن كان الله - تعالى - قدر خلقها سبقكم الماء ، فلا ينفع حرصكم في منع الخلق»^(٢) ومثله عند الإمام ابن حجر والزرقاني^(٣) .

فالرسول ﷺ لم يحكم - صراحة - بحل العزل أو بحرمة ، بل حكم بأن عدم استقرار الماء في الرحم لن يؤثر البتة في منع ما أراد الله خلقه «وليخلقن الله نفساً هو خالقها» وذلك «أن الله قدر ما هو خالق إلى يوم القيامة» والآيات والأحاديث المقررة أن الله خلق كل شيء فقدره تقديراً ، وأنه كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة جد كثيرة ، فتلك دعامة إيمانية لا يمكن أن ينزع فيها ، ولا يقبل إيمان عبد بغيرها ، فلا يبقى بعد هذا قول بأن في العزل فائدة ، ولذا كان سيدنا أبو أمامة - رضي الله عنه - يقول «ما كنت أرى مسلماً يفعل» وكان ابن عمر يقول «لو علمت أن أحداً من ولدي يعزل لنتكته» وضرب عمر بن الخطاب بعض بنيه على العزل^(٤) ففيه معاندة القدر كما يقول ابن حجر^(٥) .

وقد جاء الهدى النبوي صريحاً في الأمر بترك العزل :

يروي أحمد بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ أنت تخلقه؟ أنت ترزقه؟ أقر قراره ، فإنما ذلك القدر .

(١) شرح الكوكب المنير لابن النجار ج ٤ ص ١١٩ - ١٢١ ، ١٢٥ .

(٢) شرح مسلم للنووي ج ١٠ ص ١٠ - ١١ .

(٣) فتح الباري ج ٩ ص ٢١٨ ، شرح الموطأ للزرقاني ٢/ ٢٢٧ .

(٤) زاد المعاد ج ٤ ص ١٧ .

(٥) فتح الباري ج ٩ ص ٢٢٠ .

وفي رواية ابن حبان في صحيحه عن أبي ذر مرفوعاً: «وضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقره، فإن شاء الله أحياء وإن شاء أماته ولك أجر»^(١).

يقول الحق عز وعلا: ﴿الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تفيض الأرحام وما تزداد وكل شيء عنده بمقدار﴾^(٢).

الفصل الثاني:

في هذا الفصل أحاديث تؤكد أن العزل هو الواد الخفي، من ذلك:

روى مسلم: حدثنا عبيد الله بن سعيد، ومحمد بن أبي عمرة، قالوا: حدثنا المقرئ، حدثنا سعيد بن أيوب، حدثني أبو الأسود عن عروة عن عائشة عن جذامة بنت وهب - أخت عكاشة - قالت:

حضرت رسول الله ﷺ في أناس، وهو يقول:

(لقد هممت أن أنهي عن الغيلة، فنظرت في الروم وقارس، فإذا هم يغيلون أولادهم، فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً).

ثم سأله عن العزل، فقال رسول الله ﷺ (ذلك الواد الخفي).

زاد عبيد الله في حديثه عن المقرئ: وهي إذا الموءودة سئلت^(٣).

ورواه أيضاً ابن ماجه وأحمد والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبة^(٤).

هذا الحديث ظاهر الدلالة على أن العزل هو الواد الخفي والمعنى أن العزل نوع خفي من الواد لأن فيه (سعيًا إلى) اضاعة النطفة التي أعدها الله - تعالى ليكون منها الولد، وسعيًا في إبطال ذلك الاستعداد بعزلها عن محلها^(٥) (ولأنه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالواد)^(٦).

(١) مسند أحمد ج٣ ص ٥٣، ٧٨، فتح الباري ٩ / ٢٢٠.

(٢) سورة الرعد - الآية / ٨.

(٣) مسلم: نكاح - جواز الغيلة (ح / ١٤١ = ١٤٤٢) ج٢ ص ١٠٦٧.

(٤) ابن ماجه: النكاح - الغيل ١ / ٦٤٨، أحمد ٦ / ٣٦١، السنن الكبرى ٧ / ٢٣١، المعجم الكبير

للطبراني ج٢٤ / ٣١٨، المصنف ٤ / ٢٢٠.

(٥) الفتح الرباني لأحمد البنا الساعاتي ١٦ / ٢١٨.

(٦) شرح مسلم للنووي ١٠ / ٩، ١٧.

وفي هذا التفسير نظر، فإن قوله (ذلك الواد الخفي) يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون من باب تبيان الحقيقة، وأن الواد نوعان: ظاهر، وهو ما تفعله العرب في الجاهلية من دفن البنات أحياء، وخفي وهو العزل.

الأخر: أن يكون من باب التشبيه المضمّر الأداة، والتقدير ذلك كالواد الخفي، وإضمار الأداة في التشبيه جد كثير، والتلاقي بين المشبه (العزل) والمشبّه به (الواد الخفي) في صفة من صفاتها، وليس في كل أمرهما وهو ما يعرف عند الأصوليين بتنقيح المناط في باب القياس الشرعي.

والذي هو قوي واضح أن هذا ليس من باب تبيان الحقيقة فيكون العزل من ضرورب الواد، بل هو من باب التشبيه عذوف الأداة.

ومناط هذا التشبيه ليس الأثر أي إضاعة النطفة التي أعدها الله تعالى ليكون منها الولد، فإن ما أعده الله ليكون منه شيء لن يمنعه شيء أي شيء من أن يكون ما أراد الله عز وجل. يقول المعصوم عليه السلام (لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله عز وجل منها أو أخرج منها ولد) - الشك من (أي الراوي) (وليخلقن الله نفساً هو خالقهما)^(١).

وكذلك ليس مناط التشبيه قطع طريق الولادة كما قيل^(٢) فإن العزل لن يقطع طريق الولادة إذا ما أرادها الله وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء^(٣) بل مناط التشبيه والوصف الجامع بين العازل والوائد هو المثير والدافع إلى فعل كل العازل والرائد كل منهما يحاول بفعله أن يمنع أو يدفع مالا يجب، وأن يتخذ ما يتوهم سبباً في التخلص مما هو على غير هواه ومحبه.

ليست هذه حقيقة هدف العازل وقصده؟ أنه يعزل توها أن العزل سيكون مؤثراً في منع وجود مالا يريده، كذلك الوائد يفعل الواد متخذاً ما يراه مخلصاً له عما لا يريده، فكان التلاقي بينهما في القصد.

يقول الإمام ابن قيم الجوزية: «وأما تسميته وأدا خفيا، فلأن الرجل إنما يعزل عن امرأته هرباً من الولد، وحرصاً على أن لا يكون، فجرى قصده ونيتة وحرصه على

(١) مستد أحد ٣ / ١٤٠، مجمع الزوائد ٤ / ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) شرح مسلم للنووي ١٠ / ٩، ١٧.

(٣) مسلم: تكاح (ح / ١٣٣ = ١٤٣٨) ج ٢ ص ١٠٦٤.

ذلك مجرى من أعدم الولد بواؤه لكن ذاك وإد ظاهر من العبد فعلاً وقصداً، وهذا وإد خفي له إنما أرادته ونواه، عزماً ونية فكان خفياً^(١).

ومتى ثبت الشبه بين العزل والوَاد في القصد والإرادة لزم الزجر عنه، والمنع منه، حتى لا يقع العازل في حمى الوَاد، فمن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

معارضة حديث جذامة:

ورد في السنة ما هو معارض لما مضى تقريره من مشابهة العزل الوَاد الخفي.

روى أبو داود بسنده عن أبي سعيد الخدري: أن رجلاً قال: يارسول الله، إن لي جارية، وأنا أعزل عنها، وأنا أكره أن تحمل، وأنا أريد ما يريد الرجل، وأن اليهود تحدث أن العزل المؤودة الصغرى.

فقال: (كذب يهود، لو أراد الله أن يخلقه ما أستطعت أن تصرفه)^(٢).

ورواه الترمذي عن جابر، وقال: حسن صحيح، ورواه أحمد عن أبي سعيد، ورواه الحميدي والبخاري والبيهقي والنسائي في السنن الكبرى^(٣).

هذا الحديث صريح في تكذيب النبي ﷺ اليهود في قولها: العزل المؤودة الصغرى، وهو يتعارض مع حديث جذامة الذهاب إلى مشابهة العزل الوَاد الخفي، وهذا التعارض يفرض علينا سلوك أحد السيلين: الجمع أو الترجيح.

أولاً: طريق الترجيح:

ذهبت طائفة إلى أن حديث جذامة المثبت فيها مرجوح، لأن الزيادة الخاصة بالعزل فيه رواها مسلم من طريق سعيد بن أبي أيوب عن أبي الأسود عن عروة، ورواها أحمد من طريق ابن أبي شيبة عن أبي الأسود عن عروة، وإن كان سعيد بن

(١) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم جـ ٣ ص ٨٥ (ت أحمد شاكر، محمد حامد الفقي - ط (٢) سنة ١٣٩٩ هـ.

المكتبة الأثرية - باكستان وراجع فتح الباري ٩ / ٢٢٠.

(٢) سنن أبي داود: النكاح - ما جاء في العزل (ح / ٢١٥٧) = عون المعبود ٦ / ٢١٣.

(٣) الترمذي: نكاح (ح / ١١٤٥) جـ ٢ ص ٣٠٢، مسند أحمد ٣ / ٣٣، ٥١، ٥٣. مسند الحميدي

(ح / ٧٤٦) جـ ٢ ص ٣٢٨، مجمع الزوائد جـ ٤ ص ٢٩٧، السنن الكبرى للبيهقي جـ ٧ ص ٢٣٠،

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للعزلي ح / ٤٤٣٧ جـ ٣ ص ٤٩٩، فتح الباري جـ ٩ ص ٢١٩، ١٥،

١٩، كشف الاستار عن زوائد البزار جـ ٢ ص ١٧١.

أبي أيوب ثقة^(١) فإن ابن لهيعة قد اختلط وصار يدلّس بعد أن فقد كتبه^(٢) فيبقى طريق سعيد معارضاً بما هو أكثر طرّقاً، لأن معاضدة ابن لهيعة له لا تجدي ومن أسس الترجيح أن ما كان أكثر طرّقاً كان أرجح، لأن كثرة الطرق تفيد القوة، وذلك ما عليه جمهرة الأصوليين^(٣).

وحديث تكذيب اليهود روى عن طريق عدة من الصحابة منهم أبو سعيد وجابر وأبو هريرة وأبو سلمة وأبو أمامة^(٤).

وهبت طائفة إلى أن حديث جذامة منسوخ، نسخه حديث أبي سعيد (كذبت يهود) قال الطحاوي: يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولاً من موافقه أهل الكتاب، وكان ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه^(٥).

نقد الترجيح والنسخ:

دعوى الترجيح بتعدد الطرق لحديث أبي سعيد (كذبت يهود) دعوى غير قوية، لأنها قائمة على دفع الأحاديث الصحيحة بالتوهم، وحديث جذامة حديث صحيح لا ريب فيه كما يقول ابن حجر^(٦). وما رواه مسلم أرجح مما يرويه غيره - خلا البخاري - كما هو مقرر عند أهل العلم^(٧) وتعدد الطرق وإن قوى بعضها بعضاً لا يجعل الحديث أرجح من حديث مسلم، فشاهد الترجيح في نفسه غير قوي.

فضلاً عن ذلك كله أن من شرائط الترجيح المتبعة ألا يصار إلى الترجيح إلا إذا تعذر الجمع بين النصوص المتعارضة، فمضى أمكن الجمع كان العمل بكل منهما من وجه أولى من العمل بالراجح من كل وجه وحده مع ترك الآخر^(٨).

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ج ٤ ص ٧.

(٢) السابق ج ٥ ص ١٧٣.

(٣) شرح الكوكب المنير لابن النجار ج ٤ ص ٦٢٨، المستصفى ج ٢ ص ٢٩٧، نواتج الرحموت ج ٢ ص ٢١٠، المسودة ص ٢٧٤، مفتاح الوصول ص ١٢٠.

(٤) سنن أبي داود / النكاح (ح/ ٢١٥٧)، الترمذي: النكاح (ح/ ٢١٥٦) بجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٩٧، السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٢٣٠، المصنف ج ٤ ص ٢٢٢.

(٥) فتح الباري ج ٩ ص ٢١٩.

(٦) فتح الباري ج ٩ ص ٢١٩ ص ٢٣.

(٧) شرح الكوكب المنير لابن النجار ج ٤ ص ٦٥١.

(٨) ارشاد الفحول للشوكاني / ٢٧٦.

وحديث جذامة وأبي سعيد (كذبت يهود) يمكن الجمع بينهما، فلا يحتاجان إلى ترجيح^(١).

ودعوى النسخ دعوى غير مستقيمة لعدم العلم بتاريخ كل، والجزم بأن أحدهما أسبق غير ممكن، فلا تتأتى دعوى نسخ حديث أبي سعيد (كذبت يهود) لحديث جذامة (ذلك الواد الخفي)^(٢).

وما ذهب إليه الطحاوي من تعليل وترجيح للنسخ غير قويم، وقد تعقبه ابن رشد وابن العربي المالكي بأنه لا يجوز بشيء تبعاً لليهود، ثم يصرح بتكذيبهم فيه^(٣).

وإذا كان ما مضى نقداً لمن ذهب إلى ترجيح حديث أبي سعيد (كذبت يهود) أو نسخه لحديث جذامة فإن ابن حزم ذهب إلى عكس ذلك، فادعى أن حديث أبي سعيد منسوخ بحديث جذامة، لأن حديثها هو الأصل، وما يعارضه هو المنسوخ، بناء على أن كل شيء أصله الإباحة، فكل شيء كان حلالاً ثم جاء الشرع وحدد ما حرّم. ومن قواعد الترجيح أن ما كان ناقلاً عن حكم البراءة الأصلية هو الراجح على ما كان مقيماً عليها، وحديث جذامة نقل الحكم من الحل الذي هو مؤدي البراءة الأصلية إلى المنع، فكان حديثها ناسخاً لحديث أبي سعيد (كذبت يهود) «فمن ادعى أن الإباحة المنسوخة قد عادت وأن النسخ المتيقن قد بطل، فقد ادعى الباطل وقضى ما لا علم له به وأتى بما لا دليل عليه»^(٤).

ما ذهب إليه ابن حزم من دعوى النسخ غير مستقيم أيضاً، لأن الجمع بين الحديثين ممكن بغير تعسف، فضلاً عن أن حديث جذامة غير صريح ولا قاطع في المنع، فيمكن للمعارض أن لا يسلم بأنه يلزم من تسميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون حراماً^(٥)، إن أراد المعارضة والمعادلة والقول بالنسخ ينتج دلالة قطعية لا دلالة ظنية. فضلاً عن أن التحريم الثابت بدليل قطعي إنما هو للواد المحقق الذي هو سعي إلى قطع الحياة المحققة لموجود مشهود، بينما العزل سعي إلى قطع لما يؤدي إلى الحياة والمشيبه دون المشبه به، والتلاقي بينهما ليس في ثمرة الفعلين بل في القصد منهما، بحيث لو لم يكن العزل لقصد منع قضاء الله، بل كان على نهج التأويل أو ظن أنه سبب مشروع كالدواء الذي هو سبب مشروع لمنع المرض أو إزالته، وتوهم أن العزل

(١) فتح الباري ج ٩ ص ٢١٩، س/ ٢٣.

(٢) الموضع السابق.

(٣) السابق ص ٢٥.

(٤) المحل لابن حزم ج ١٠ ص ٧١ (ط/ دار الامان - بيروت).

(٥) فتح الباري: ج ٩ ص ٢١٩.

وما شاكله هو من باب الأخذ بالأسباب كما هو الشأن في الدواء، لو كان ذلك الظن أو التأويل لم يكن العازل كالوائد في أي وجه من الوجوه. فافترقا في أن الوائد دلالة منعه قطعية لا تقبل تأويلاً، والعزل دلالة منعه ظنية تقبل التأويل ولا يعاقب فاعله وإنما يعلم الحق ويزجر عن الباطل.

ثانياً: طريق الجمع بين الحديثين :

سلك أهل العلم للجمع بين الحديثين مسالك منها :

١ - قول اليهود: العزل هو المؤودة الصغرى يقتضي أنه وأد ظاهر إلا أنه صغير بالنسبة إلى دفن المولود حياً، وأن حديث جذامة حكم بأن العزل وأد خفي لا ظاهر، فهما حكمين غير متحدين، فلا يترتب عليهما التعارض، لأن نفي كونه صغيراً لا يتعارض مع ثبات أنه خفي، فقد يكون الخفي غير صغير، فحديث جذامة (ذلك الوائد الخفي) يدل على أن العزل (ليس في حكم الظاهر أصلاً، فلا يترتب عليه حكم، وإنما جعله وأداً من جهة اشتراكهما في قطع الولادة)^(١) أي في قصد قطع الولادة لا في نفس القطع. فالرسول ﷺ في حديث أبي سعيد (كذبت يهود) كذب وصف العزل بأنه من قبيل الوائد الظاهر وإن كان صغيراً وأثبت أنه خفي، وليس من الظاهر لا كبيراً ولا صغيراً، فلا تعارض.

٢ - ذهب الإمام ابن القيم إلى أن الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه حل أصلاً، وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوائد، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأداً حقيقة، وإنما سماه وأداً خفياً في حديث جذامة، لأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل، فأجرى قصده لذلك مجرى الوائد، لكن الفرق بينهما أن الوائد الظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلق بالقصد صرفاً، فلذلك وصفه بكونه خفياً^(٢).

ذلك ما ذهب إليه بعض من علماء، الأمة وما ذهب إليه ابن القيم استحسنة أهل العلم، فهو المذهب الذي ينبغي أن يعتد به، ذلك أن الرسول ﷺ لما قال (هو الوائد الخفي) كان الوصف الجامع بين المشبه (العزل) والمثبه به (الوائد الخفي) ليس أمراً

(١) فتح الباري : ج ٩ ص ٢١٩ .

(٢) تهذيب سنن أبي دارد لابن القيم ج ٣ / ص ٨٥ (بتصرف ت/ شاكرو الفقي) وأنظر فتح الباري ٩ / ٢٢٠، بذل المجهود ١٠ / ٢٢٤، تحفة الأحوذى ٢ / ١٩٣، نيل الأوطار ٦ / ٣٤٩.

يتعلق بنفس العزل أو نفس الواد، بل هو أمر يتعلق بفاعل كل، فقصد العازل والوائد سواء، فكانه قال العازل كالوائد في خفاء ما قصده بفعله، ألا ترى أن العازل إنما دفعه إلى فعله - في الكثير الغالب - محاولته منع الحمل أي منع ما يتوقع أن يوجده الله عز وجل كراهة له - فهو مدافعة للقدر أو هو على أيسر تقدير قصد اتخاذ ما يظن - جهالة أو تأريلاً - أنه سبب مؤثر في منع الحمل وأن الحمل متوقف عليه إيجاباً أو عدماً، وأن العلاقة بينهما علاقة تلازم لا ينفك.

والوائد إنما يفعلها فعله كراهة بقاء ولده الذي أوجده الخالق القاهر جل جلاله فهو يقصد بفعله التخلص من بقاءه، كما حاول العازل أن يتخلص من إجماده أصلاً، فالقصد في الوائد - أيضاً - معاندة القدر إلا أنه قصد لا يحتمل التأويل البينة ولذا كان تحريره قطعياً، وكان كبيرة موقفة.

وأما كان فكان في الفعلين أيذاً بأن صاحبيهما يظنان أنها أعلم بما هو أصلح لها أو أن الله - عز وعلا - ترك أمر ذلك لهما، فاتخذوا أسبابه في ظنهما، فبينهما مشابهة في القصد، ولما كان هذا الوصف الجامع أقوى وأظهر وأكد وأشهر ولا يقبل تأويلاً في الرواد شبه به العزل.

أما ما كذب فيه رسول الله ﷺ اليهود في قولها: «العزل الموءودة الصغرى» فليس هو عين التشبيه، أي ليس التكذيب في تشبيه العزل بالواد، بل فيما أرادت اليهود من القول بالتشبيه فالتكذيب في الغرض من التشبيه عند المشبه (اليهود).

وإذا نظرنا في مقالة اليهود ألفيتنا أمراً مغايراً لما هو في حديث جذامة: في حديث جذامة تشبيه مصدر فعل بمصدر فعل آخر، مجازاً عن تشبيه فاعل هذا بفاعل ذاك - فقوله: العزل هو الواد الخفي كأنه يريد به العازل كالوائد.

أما في حديث أبي سعيد (كذبت يهود) فإنهم شبهوا مصدر فعل (العزل) بمعمول فعل (الموءودة) وكأنهم يريدون النطفة المعزولة هي الموءودة الصغرى. وعدلوا عن تشبيه معمول الفعل (المعزولة) بمعمول فعل آخر (الموءودة) إلى مصدره (العزل) مبالغة في التشبيه، وكان كل نطفة عزلت هي موءودة صغرى، وهم في هذا غير صادقين. فإن النطفة لا تكون موءودة حقيقية حتى تمر عليها الثارات السبع، كما هو مروى عن الإمام علي - رضي الله عنه -^(١) وهم أيضاً غير صادقين في هذا التشبيه لأن قصدهم به أن العزل سبب محقق عدم الحمل كالواد تماماً في أنه سبب محقق لعدم بقاء الموءودة، فمناط

(١) فتح القدير شرح الجامع الصغير ج ٣ ص ٤٠٠، المتنبي شرح الموطأ ج ٤ ص ١٤٢، زاد المعاد ج ٤ ص ١٨، فتح الباري ٩/ ٢٢٠.

التشبيه عندهم ليس القصد بين الفعلين في قلب فاعل كل كما هو في حديث جذامة، بل هو تأثير الفعلين وثمرتهما في ظنهم، فكذبهم الرسول ﷺ في هذا وأعلن أن العزل لا يكون أبداً سبياً مانعاً من الحمل إذا ما أَرادَه الله، فلا يشبه معموله بمعمول الواد في عدم تحقق الحياة، ولذا عقب حكمه بتكذيب اليهود ببيان أسباب تكذيبه لهم فقال (إذا أَرادَ الله أن يخلقه لم تستطع أن ترده) فهو بهذا يحدد وجه الرد عليهم ويكشف عن قصدهم من ذلك التشبيه فقوله ﷺ (إذا أَرادَ الله . . الخ) قرينة معينة مرادهم من التشبيه، ومعنية أيضاً مناط تكذيبه لهم فقوله ﷺ «كذبت يهود» هو من باب قول الحق - عز وعلا - في تكذيب المنافقين حين قالوا تشهد أنك لرسول الله فقال ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(١) فتكذيب الله - عز وعلا - ليس في عين ما شهدوا به وهو رسالة سيدنا محمد ﷺ من الله، بل في دعوى علمهم وإذعانهم لما ذكروا ولما كانت الشهادة الإخبار عن علم اليقين، لأنها من الشهود وهو كمال الحضور وتمام الإطلاع وموطأة القلوب للألسنة، صدق - سبحانه - المشهود به، وكذبهم في الإقسام بالشهادة ومواطأة ألسنتهم لقلوبهم فقال «والله يعلم» أي وعلمه هو العلم في الحقيقة، وأكدته - سبحانه - بحسب إنكار المنافقين، فقال (إنك لرسوله) سواء شهد المنافقون بذلك أو لم يشهدوا، فالشهادة بذلك حق ممن يطابق لسانه قلبه، وتوسط هذا بين شهادتهم وتكذيبهم لئلا يتوهم أن ما تضمنته شهادتهم من الرسالة كذب»^(٢).

والتكذيب في حيث أبي سعيد (كذبت يهود) ليس لعين التشبيه، مثلاً لم يكن التكذيب في الآية لعين المشهود به.

هكذا يتراءى لنا أن مناط التشبيه في حديث جذامة ليس هو مناطه في حديث أبي سعيد ومن ثم لا تعارض بين تكذيبه تشبيه اليهود العزل وبين إفراده ﷺ بتشبيهه بالواد الخفي.

هذا على أن نجعل قول اليهود (العزل الموءودة الصغرى) من باب التشبيه كحديث جذامة بيد أن قولهم يحتمل وجهاً آخر قوياً هو أنه ليس من باب التشبيه، بل من باب تبيان الحقيقة، يؤيد هذا التعبير بالموءودة دون الواد وكأنهم يقولون إن النطفة المعزولة هي في الحقيقة موءودة إلا أنها صغرى فالتعبير باسم المفعول دون المصدر يقوى وجه أنه من باب تبيان الحقيقة عندهم. وحينذاك يكون وجه تكذيبهم واضحاً، لأن النطفة

(١) المنافقون / ١.

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ليرهان الدين البقاعي جـ ٢٠ ص ٧٥ (ت: محمد عمران الأعظمي - ط ١٤٠٣ - الهند - دائرة المعارف العشائية).

لا يقع عليها الواد البتة حتى تكون معمولة له حقيقية، فلا تعارض أيضاً بين حديث أبي سعيد «كذبت يهود» وحديث جذامة لأن كل واحد من باب يخالف الآخر.

الباب الثاني

ما يعطي ظاهره إباحة العزل

في هذا الباب أحاديث يعطي ظاهر البيان فيها الدلالة على إباحة العزل، وأنه أمر قد فعله الصحابة - عليهم الرضوان - علم به النبي ﷺ فأقرهم بسكوته عليه حيناً، ويتصرّحه بحرية المرء في فعله أو تركه حيناً آخر ذلك ما يلتزم به ظاهر البيان. وقد جعلته في فصلين:

الأول: لما كان سبيل الدلالة فيه على الإباحة الإقرار السكوتي، وهو مسلك من مسالك البيان النبوي.

الآخر: لما كان سبيل الدلالة فيه على الإباحة البيان اللساني وهو أقوى مراتب البيان النبوي في التشريع.

الفصل الأول

البيان السكوتي

- ١ - روى الشيخان بسنديهما عن جابر بن عبد الله قال: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ، النص للبخاري. وفي مسلم (لقد كنا)»^(١).
 - ٢ - وفي البخاري عنه: «كنا نعزل والقرآن ينزل».
 - ٣ - وفيه عنه «كنا نعزل على عهد النبي ﷺ والقرآن ينزل»^(٢).
 - ٤ - وفي مسلم عن جابر أيضاً: «كنا نعزل والقرآن ينزل».
- زاد اسحق، قال سفيان: «لو كان شيئاً ينهي عنه لنهانا عنه القرآن».

(١) بخاري: النكاح - العزل (ح/ ٥٢٠٧) ومسلم: النكاح (ح/ ١٣٧ = ١٤٤٠).

(٢) بخاري: النكاح (ح/ ٥٢٠٨، ٥٢٠٩).

★ الفقه البياني والشريعي لأحاديث العزل ★

٥ - وفيه عنه وكنا نزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا^(١).
حديث جابر متفق عليه - وهذا فيه الغنية كلها - فقد رواه عنه أيضاً الترمذي،
وقال حسن صحيح، وابن ماجة، وأحمد والحميدي والبيهقي^(٢).

وجه الاستشهاد:

هذه الأحاديث المروية عن جابر - رضي الله عنه - دالة على إباحة العزل وأن رسول الله ﷺ لم ينههم وقد بلغه ذلك فهو إقرار منه بما يفعلون وهو ﷺ لا يسكت عن منكر، وكذلك القرآن كان ينزل، ومنزله يعلم السر وأخفى، فلو كان العزل شيئاً ينهي عنه لنهى القرآن صراحة، أو على لسان رسول الله ﷺ فعدم ورود نهي عنه في كتاب أو سنة آية على إباحته.

هذا ما يعتمد عليه القائلون بإباحة العزل قديماً، والقائلون بإباحة ما يسمى بوسائل منع الحمل حديثاً، وهو كما ترى ينقض ويقوض ما أنتهى إليه الفقه البياني لأحاديث أبي سعيد الخدري في الفصل الأول من الباب الألف.

وما دلّ صراحة على معناه أقوى مما يدل على معناه استنباطاً، والاصوليون على أن ما جاء على طريق المنطوق الصريح المسمى عند الأحناف طريق العبارة أقوى عند المتعارض مما دل عليه بأي طريق آخر: إشارة أو تنبيه وإيماء أو اقتضاء^(٣) . . . الخ.

هذا هو محور الاستشهاد بأحاديث جابر، وهي أحاديث صحيحة اتفق عليها الشيخان، وهي ظاهرة الدلالة ظهوراً لا يحتاج إلى جهد إدراكي ولا تختمل تراكيبها توجيهاً أو تأويلًا، فلا يبقى إلا النزول على ما تقضي به، ثم قياس ما شبهها عليها.

وقفة متأملة لأحاديث جابر:

لا ريب في أن أحاديث جابر صحيحة إلا أن الاستشهاد بها على هذا النحو معرض نقد إن لم يكن نقضاً:

-
- (١) مسلم: النكاح (ح/ ١٣٦، ١٣٨) = (١٤٤٠) ج ٢ ص ١٠٦٥.
(٢) الترمذي: النكاح - ما جاء في العزل (ح/ ١١٤٦) ج ٢ ص ٣٠٢، سنن ابن ماجة النكاح - العزل ج ١ ص ٦٢٠، مسند أحمد ج ٣ ص ٣٠٩، ٣٧٧، ٣٨٠، مسند الحميدي (ح/ ١٢٥٧، ١٢٥٨) ج ٢ ص ٥٣٠، السنن الكبرى: النكاح - العزل ج ٧ ص ٢٢٨.
(٣) كشف الأسرار للبخاري ج ٢ ص ٢١٠.

أولاً: الاحتجاج بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل، ولو كان العزل هو مما ينهي عنه لنبى عنه القرآن إنما هو احتجاج غير قوي، ذلك أنه ليس كل منهي عنه في التشريع جاء النهي عنه في القرآن، والرسول ﷺ حرم مثل ما حرم القرآن.

يقول المعصوم ﷺ «ألا وإني قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها مثل القرآن أو أكثره»^(١).

وكم من أشياء نهت عنها السنة ولم ينزل فيها قرآن، فعدم نزول آية تنهي صراحة عن العزل ليس دليلاً على الإباحة.

وإن كان سفيان بن عيينة يريد بقولته (لو كان شيئاً ينهى عنه لنهاها عن القرآن) النهي عن طريق الرسول ﷺ باعتبار أن ما نهى عنه الرسول ﷺ تفصيلاً وتصريحاً مما نهى عنه القرآن اجمالاً وتلميحاً، فإن مقالته تلك على هذا الوجه مدفوعة بما جاء عن النبي ﷺ حين سئل عن العزل فقال: «أنت تخلقه؟ أنت ترزقه؟ أقره قراره فإمّا ذلك القدر».

وفي رواية «ضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقره، فإن شاء الله أحياه وإن شاء أماته ولك أجر»^(٢).

ومدفوعة أيضاً بقوله ﷺ «لا عليكم أن لا تفعلوا» فقد قال ابن سيرين قوله (لا عليكم) أقرب إلى النبي، وقال الحسن البصري «والله لكان هذا زجراً»^(٣).

ثانياً: الاحتجاج بحديث جابر على عدم نهى الرسول ﷺ عن العزل إحتجاج فيه نظر ثاقب، وذلك أن سيدنا جابر - رضي الله عنه - حين روى هذا الحديث المعتمد على البيان السكوتي - لعله لم يكن قد بلغه ما رواه أبو سعيد الخدري من البيان اللساني (لا عليكم أن لا تفعلوا)، وليس ذلك بالغريب، فليس بملك صحابي الإحاطة بكل ما ورد عن النبي ﷺ، وما ذاك بعيب يعاب به أحد، يقول الإمام الشافعي: «ولا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جُمع علم عامة أهل العلم بها أرى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره، وهم في العلم طبقات:

(١) سنن أبي داود: إمارة جـ ٣ ص ١٧٠.

(٢) مستد أحمد جـ ٣ - ص ٥٣، ٧٨، فتح الباري ٩/ ٢٢٠.

(٣) مسلم: النكاح (ج/ ١٣٠، ١٣١ - ١٤٣٨).

منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره^(١).

وقد فصل هذا وبينه الإمام أحمد بن تيمية - عليه الرضوان - في رفع الملام^(٢).

ثالثاً: إذا لم يك سيدنا جابر - رضي الله عنه - قد بلغه نص ما رواه أبو سعيد الخدري (لا عليكم أن لا تفعلوا) فإن جابر نفسه قد روى حديثاً آخر في نفس باب حديث أبي سعيد: باب الزجر. ومتفق معه في مضمونه وغايته.

روى مسلم في صحيحه:

حدثنا سعيد بن عمرو الأشعشي، حدثنا سفيان بن عيينه عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض، عن جابر بن عبدالله قال: سأل رجل النبي ﷺ فقال: إن عندي جارية لي، وأنا أعزل عنها.

فقال رسول الله ﷺ: إن ذلك لن يمنع شيئاً أراد الله

قال فجاء الرجل فقال: يا رسول الله، إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت.

فقال رسول الله ﷺ: وأنا عبدالله ورسوله^(٣).

هذا الحديث يحمل دلالة صريحة ونصية على أن العزل لا يجدي (إن ذلك لن يمنع شيئاً أراد الله) ويعمل إنكاراً على من لم يطلق التسليم لما أخبره به النبي ﷺ فقد قال له (أنا عبدالله ورسوله) وقد فسره النووي بقوله «معناه هنا أن ما أقول لكم حق فاعتمدوه واستيقنوه فإنه يأتي مثل فلق الصبح»^(٤).

وقد بينت آنفاً أثر السياق في دلالة هذه العبارة، وكيف أنها تحمل من المعاني ما ترتجف له قلوب أهل الإحسان البياني. وقد أشار إلى ذلك النووي بقوله (معناه هنا) فاسم الإشارة له من الدلالة ما له في هذا المقام.

من استشهد بحديث جابر (كنا نعزل...) يلزمه أن يضع بجانبه ما رواه جابر نفسه من حديث (أنا عبدالله ورسوله) فمن النصيحة لرسول الله ﷺ ولسته وللأمة أن تجمع أحاديث الصحابي الراوي لنص الاستشهاد، والتي رواها في الموضوع ثم أحاديث الباب عن بقية الصحابة، ثم يستنبط منها جميعاً.

(١) الرسالة للشافعي - ص ٤٢، ٤٣ - ت/ شاكر (ط ٢) سنة ١٣٩٩ - دار التراث - القاهرة.

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام - ص ٤ - ٦ (ط ٣) سنة ١٤٠٤ - السلفية - القاهرة.

(٣) مسلم: النكاح (ج ١٣٥ = ١٤٣٩) ج ٢ - ص ١٠٦٤.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٠ - ص ١٣.

إن فعلنا ذلك أيقنا أن حديث جابر (كنا نزل...) لا يكفي وحده للإستنباط والفتوى، فقد بدا لنا أن حديث جابر الآخر (أنا عبدالله ورسوله) وحديث أبي سعيد (لا عليكم...) يعطيان ما هو أقرب إلى النهي، بل هو زجر عنه فلم يبق وجه للإكتفاء بحديث جابر (كنا نزل...) فمن فعل كان كالذي يستنبط من قوله تعالى: ﴿ولا تقرّبوا الصلاة﴾ وحده نهى القرآن عن الصلاة ومن قوله تعالى: ﴿ويل للمصلين﴾ وحده مفصلاً عن سياقه توعد الحق المصلين. ولا يفعله عالم ولا عاقل.

رابعاً: وفقاً لأصول الترجيح بين النصوص فإن حديث أبي سعيد الخدري (لا عليكم...) أرجح من حديث جابر (كنا نزل...) وذلك من وجوه عدة:

الأول: أن السنة القولية أرجح من الفعلية والفعلية أرجح من التقريرية لما حدث في مجلسه، وتقرير ما حدث في مجلسه أرجح من تقرير ما حدث في غير مجلسه قبله^(١)، وحديث جابر (كنا نزل...) في المرتبة الرابعة (تقرير ما بلغه) وحديث أبي سعيد (لا عليكم) في المرتبة الأولى (السنة المقلية).

الثاني: ما كثر رواه أرجح مما جاء عن طريق واحد، لأن الكثرة تفيد القوة، إلا إذا كان الأقل رواه في أحد الصحيحين: البخاري ومسلم والأكثر رواه لم يرد في أيهما، فإن حديث الصحيحين مقدم على غيره^(٢).

وحديث أبي سعيد روى مثله وما في معناه ويأبه عن حذيفة بن اليمان^(٣) وعن واثلة بن الأسقع^(٤) وعن أنس بن مالك^(٥) بينما حديث جابر (كنا نزل) لم يتوفر له مثل ذلك.

الثالث: ما عمل به الشيخان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب - عليهم الرضوان - أرجح مما لم يعمل به، فقد ورد في السنة عن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال:

(١) المحصول: قسم ٢/ ج ٢ - ص ٥٦٣، المستصفى ٢/ ٣٩٥، شرح الكوكب المنير ٤/ ٦٥٦ - ٦٥٧، إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ٢/ ٧٣٩، بيان المختصر للأصفهاني ٣/ ٣٨٢، مفتاح الوصول للتلسماني ١٢٢/، فرائح الرحوت ٢/ ١٢٥، ١٨٣، جمع الجوامع (حاشية الطبراني) ٢/ ٤١٠، إرشاد الفحول ٤١/، ٢٧٩، الوجيز في أصول الفقه للكراماسي ٢٠٥.

(٢) الرسالة للشافعي ٢٨١/، المستصفى ٢/ ٢٩٧، المنحول من تعليقات الأصول ٤٣٠/، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوثاني ج ٣/ ٢٠٢، ٢٠٣ - إحكام الفصول ٣/ ٣٣٧، السودة لآل تيمية ٢٧٤/، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣/ ١٠٢، مفتاح الوصول للتلسماني ١٢٠/، فرائح الرحوت ٢/ ٢١٠، نهاية السؤل ٣/ ١٦٧، أصول السرخسي ٢/ ٢٤.

(٣) مجمع الزوائد (عن الطبراني) ٤/ ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٤) السابق ٤/ ٢٩٧.

(٥) مستند أحمد ٣/ ١٤٠، مجمع الزوائد ٤/ ٢٩٦.

«اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر»^(١).

وروي أيضاً أنه قال: «عليكم بستي وستة الخلفاء الراشدين المهديين وعضوا عليها بالنواجذ»^(٢).

وقال أبوب السخيتاني: «إذا بلغك اختلاف عن النبي ﷺ فوجدت في ذلك أبا بكر وعمر، فشذ بك، فإنه الحق وهو السنة»^(٣) «فما عليه الشيخان هو الراجح أبداً»^(٤).

وقد ثبت أنها لا يعزلان وكذلك هو ثابت عن عثمان^(٥) وعن علي روايتان في إحداها أنه عزل عن إحدى جواريه^(٦) فالأخذ بحديث أبي سعيد (لا عليكم أرجع لانه هو الذي عليه الصديق وعمر وعثمان ورواية عن علي).

الرابع : إذا ورد عن راوي أحد الحديثين ما يعارض حديثه كان حديث الراوي الآخر أرجح^(٧).

وجابر - رضي الله عنه - ورد عنه ما يدل على أن العزل لا يجدي، فعارض حديثه (كنا نعزل) وقد سبق أن ذكرنا حديثه الدال على عدم جدوى العزل الذي فيه (أنا عبدالله ورسوله) وروي عنه أيضاً أنه قال: جاء رجل إلى النبي - ﷺ - فقال إن لي جارية وأنا أعزل عنها فقال له: ما يقدر يكن فلم يلبث أن حملت، فجاء إلى النبي - ﷺ - ما قضى الله لنفس أن تخرج إلا هي كائنة^(٨).

فذلك كله يجعل من حديث أبي سعيد (لا عليكم...) راجحاً على حديث جابر (كنا نعزل...)،

(١) مسند أحمد ٣٨٢/٥، ابن ماجه ٣٧/١، المستدرک ٧٥/٣.

(٢) مسند أحمد ١٢٦/٤، أبو داود ٥٠٦/٢، الدارمي ٤٤/١، المستدرک ٩٥/١.

(٣) شرح الكوكب المنير ٧٠٢/٤، المسودة لآل تيمية ٢٨٢.

(٤) التمهيد لأبي الخطاب ٢٢٠/٣، شرح الكوكب ٧٠٠/٤ - ٧٠٢، الإيجاز ٢٣٧/٣.

(٥) المصنف لابن أبي شيبة ٢٢٠/٤، المغني لابن قدامة ١٣٢/٨ - ١٣٣، شرح فتح القدير للمناوي ٤٠٠/٣، زاد المعاد ج٤ - ص ١٧.

(٦) المصنف لعبد الرزاق ١٤٢/٧، والمصنف لابن أبي شيبة ٢٢٠/٤، وزاد المعاد ج٤ - ص ١٧، شرح الموطأ للزرقاني ج٣ - ص ٢٢٨.

(٧) الحصول ٥٦٤/٢/٢، المستصفي ٣٩٦/٢، روضة الناظر وشرحها ٤٦٤/٢.

(٨) مسند أحمد ٣٨٨/٣، وانظره ج٣/٣١٣، ٣٨٦، مجمع الزوائد ٢٩٨/٤ والمصنف لابن أبي شيبة ٢٢١/٤.

الخامس : أن ما ذكر معه علته، كان راجحاً على ما فيه الحكم غير معلل، لأن الأول أقوى في الاهتمام بالحكم من الثاني، وهو أوضح منه، وأفضى إلى تحصيل مقصود الشارع، لأن النفس له أقبل بسبب تعقل المعنى^(١).

وحديث أبي سعيد معلل بطريق النص الصريح وبطريق الإيماء والتنبيه كما سبق تبيينه، وحديث جابر (كنا نعزل...) لم يعلل.

السادس : أن ما ذكر معه سبب وروده (أي ما لأجله ذكر المتن) أرجح مما لم يذكر معه سبب وروده، لأن ذكر السبب قرينه على زيادة الاهتمام من حاكي سبب الورد بمعرفة ذلك الحكم، وذلك ما عليه الجمهور^(٢).

وذكر سبب الورد متحقق في حديث أبي سعيد (لا عليكم...) ولم يتحقق ذلك لحديث جابر (كنا نعزل...).

السابع : ما كان ناقلاً عن حكم الأصل (البراءة) هو أرجح مما كان مقرأً له عليها، وذلك ما عليه الجمهور^(٣).

وحديث أبي سعيد هو الناقل عن حكم الأصل (الإباحة) إلى الحكم بعدم جدوى العزل، وما كان كذلك كان مزجوراً عنه، وهو في أدق درجاته مكروه لا يليق، وذلك الحكم قد جاء به الشرع ولم يك من قبله. وحديث جابر (كنا نعزل...) جاء على حكم الأصل فكان مرجوحاً.

الثامن : ما تضمن تشديداً هو أرجح مما تضمن تخفيفاً، وإن النبي ﷺ يراف بالناس، ويأخذهم شيئاً فشيئاً ولا يبدأ بالتغليظ، وهذا دأب الشرع، يلوح ثم يعرض، ثم يصرح^(٤).

(١) المحصول ٥٧٥/٢/٢، المنحول / ٤٣٥، بيان المختصر ٣/٣٩٥، شرح الكوكب المنير ٧٠٣/٤، الإيجاع في شرح المنهاج ٢٣٢/٣، شرح اللع ٦٦٠/٢، نهاية السؤل ١٧٦/٣، فوائع الرحموت ٢٠٦/٢، جمع الجوامع (حاشية العطار) ٤١٠/٢، إرشاد الفحول ٢٧٨.

(٢) المحصول ٥٦٣/٢/٢، بيان المختصر ٣/٣٩٧، فوائع الرحموت ٢٠٦/٢، الإيجاع ٢٢٦/٣، شرح الكوكب المنير ٧١٠/٤، مفتاح الوصول / ١٢٤، نهاية السؤل ١٧٢/٣، إرشاد الفحول / ٢٧٨.

(٣) شرح الكوكب المنير ٦٨٧/٤، الإيجاع ٢٣٣/٣، مفتاح الوصول / ١٢٥، روضة الناظر وشرعها ٥٦١/٢، شرح جمع الجوامع (حاشية العطار) ٤١٢/٢، إرشاد الفحول / ٢٧٩ - شرح اللع ٦٦١/٢.

(٤) المحصول ٥٧١/٢/٢، بيان المختصر ٣/٣٩٧، الإيجاع ٢٢٨/٣، الوجيز في أصول الفقه ٢٠٨، نهاية السؤل ١٧٣/٣ - ١٧٤.

التاسع : ما تضمن حظراً أرجح مما تضمن إباحة . قال الإمام أحمد : «إذا اختلف الأمر عن رسول الله - ﷺ - ولم يعلم ناسخه من منسوخه نصير من ذلك إلى قول علي : نأخذ بالذي هو أماننا وأمدى وأبقى » وبهذا قال الكرخي والرازي ، وهو مذهب الجمهور ، وذلك أن العمل على الحظر أحوط ، فإن كان محظوراً فقد فاز التارك وإن كان مباحاً لم يضره فكم من مباحات يتركها المرء غتاراً أما إن كان محظوراً وفعله فإنه يكون قد وقع فيها لا يرضى الله - عز وعل^(١) .

وحديث أبي سعيد (لا عليكم . . .) متضمن حظراً فكان أرجح .

العاشر : ما تضمن تهديداً ونحوه أرجح مما لم يتضمنه ، لأن اقترانه به يدل على تأكيد الحكم الذي تضمنه^(٢) .

وحديث أبي سعيد تضمن انكاراً توبيخياً ، وتضمن زجراً ، بينهما حديث جابر (كنا نعزل . . .) لم يتضمن شيئاً من ذلك ، فكان حديث أبي سعيد أرجح .

والمرجحات الثلاثة الأخيرة متولدة من المرجح السابع وإن تغايرت فيما بينها لمن تدبر .

فتبين أن هذه المرجحات ترفع حديث أبي سعيد (لا عليكم . . .) على حديث جابر (كنا نعزل . . .) بمراتب ، والعمل بالراجح واجب بالنسبة إلى المرجوح ، إذ العمل بالمرجوح ممنوع سواء كان الرجحان قطعياً أم ظنياً ، وذلك ما عليه الجمهور^(٣) .

(١) المحصول ٥٨٧/٢/٢ ، بيان المختصر ٣٩١/٣ ، الإيجاز ١٣٤/٣ ، التمهيد للكلوذاني ٢١٤/٣ - ٢١٥ ، المسودة / ٢٨٠ ، مفتاح الوصول / ١٢٦ ، شرح الكوكب المنير ٦٧٩/٤ ، فوائذ الرحمت ٢٠٠/٢ ، ٢٠٦ ، كشف الأسرار للبخاري ٩٤/٢ ، إحكام الفصول للباقي / ٧٥٥ - ٧٥٦ ، شرح اللمع ٦٦٢/٢ ، أصول الرسخي ٢٠/٢ - ٢١ .

(٢) المحصول ٥٧٨/٢/٢ ، الإيجاز ٢٣٢/٣ ، نهاية السؤل ١٧٦/٣ ، شرح جمع الجوامع (حاشية العطار) ٤١١/٢ .

(٣) شرح جمع الجوامع للمحل (حاشية العطار) ٤٠٤/٢ ، بيان المختصر للأصفهاني ٣٧١/٣ ، إرشاد الفحول / ٢٧٣ ، شرح الكوكب المنير ٦١٩/٤ ، التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ٢٠١/٣ .

الفصل الثاني

البيان المقالي

وردت أحاديث عن النبي - ﷺ - يعطي ظاهر بيانها المقالي إباحة العزل من نحو قوله (اعزل عنها إن شئت) وقوله (اصنعوا ما بدا لكم) فنحن بحاجة إلى فقه هذا البيان المقالي في ضوء سياقه وقرائنه وملابساته، عسى أن يكون في ذلك ما يهدي إلى الحق الذي ننشد، فنخطو إليه مطمئين.

١ - روى مسلم بسنده عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً أتى رسول الله - ﷺ - فقال: إن لي جارية هي خادمنا وسانيتنا، وأنا أطوف عليها، وأنا أكره أن تحمل، فقال: أعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ما قدر لها. فلبث الرجل، ثم أتاه، فقال: إن الجارية قد حبلت. فقال: «قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها». ورواه أبو داود وأحمد بن حنبل^(١).

٢ - روى أحمد بسنده عن أبي سعيد قال: أصبنا سبياً يوم حنين فكنا نلتمس فداءهن، فسالنا رسول الله - ﷺ - عن العزل، فقال: أصنعوا ما بدا لكم، فما قضى الله فهو كائن، فليس من كل الماء يكون الولد^(٢).

٣ - روى الهيثمي نقلاً عن الطبراني بسنده عن أبي صرمة العذري قال: عزا رسول الله - ﷺ - بني سليم، فأصبنا كرائم العرب فأرغبنا في البيع، وقد اشتدت علينا العزوبة، فأردنا أن نستمتع ونعزل، فقال بعضنا لبعض: ما ينبغي أن نصنع، ورسول الله - ﷺ - بين أظهرنا حتى نسأله، فسألناه، فقال رسول الله - ﷺ - - أعزلوا أولاً تعزلوا، ما كتب الله من نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة.

(١) مسلم: النكاح - عزل / ١٣٤ - ١٤٣٩ (وسنن أبي داود: نكاح / ح) / ٢١٥٩ (ومستند أحمد ٣ / ٣١٢)، ٣٨٦.

(٢) مستند أحمد ٣ / ٤٧، ٢٦.

★ الفقه البياني والتشريعي لأحاديث العزل ★

يقول الهيثمي : فيه عبد الحميد بن سليمان ، وهو ضعيف^(١) .

٤ - وروى الطبراني في الأوسط والكبير بسنده عن عبادة قال : إن أول من عزل نفر من الأنصار ، أتوا رسول الله - ﷺ - فقالوا : إن نفرأ من الأنصار يعزلون ، ففرع ، وقال : إن النفس المخلوقة كائنة ، فلا أمر ولا أنهى .

قال الهيثمي : فيه عيسى بن سنان الحنفي ، وثقة ابن حبان ، وغيره ، وضعفه جماعة^(٢) .

وجه الاستشهاد بهذه الأحاديث :

في هذه الأحاديث تصريح بإباحة العزل من نحو (اعزل عنها إن شئت ، وتصريح بعدم النهي عنه ولا الأمر بضده (لا أمر ولا أنهى) وكل ذلك ينقض ما انتهى إليه الفقه البياني لحديث أبي سعيد (لا عليكم أن لا تفعلوا) من عدم جدوى العزل والزجر عنه ، وأنه من معاندة القدر .

مناقشة الاستشهاد :

من الحيف في عالم الفقه البياني للنصوص اقتطاع العبارات من مساقها وفصلها عن قرائنها وملابساتها وتجريدها من أحوالها ليستنبط منها أحكام تلصق بخطاب الشرع .

ومن حق البيان العالي أن يعطي حقه من التأمل والتدبر ، ولحظ ما يكتنف العبارة من القرائن والملابسات ، وما تكون عليه من تركيب ، وما تنحدر عليه من مساق . فذلك هو الأهم والأهدى والأبقى .

قوله (اعزل عنها إن شئت) إن يكن ظاهره يعطي الإباحة فإن النظر فيها بعد هذه العبارة يكاد يبطل هذا المعنى الظاهري منها مثلاً أبطل قوله (الذين هم عن صلاتهم ساهون) المعنى الظاهري من (ويل للمصلين) حين تفصم عنها .

(١) مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٩٧ .

(٢) السابق ج ٤ ص ٢٩٦ .

لقد جاء من بعد (اعزل عنها إن شئت) قوله «فإنه سيأتيها ما قدر لها» فكأنه يقول له لا قيمة لعزلك عنها متى كان قدرها آت لا محالة، لن يجني منه إلا حرمان النفس مما أحل الله وأنعم وإلا الاضرار بأمة من إماء الله ليس لها من ذنب إلا أنها خادمتك وسانيتك.

وانظر كيف أنه صَدَّرَ العبارة بالفاء الدالة على السببية، وإن المفيدة تأكيداً وتعليلًا في هذا المقام، فعدَّتْنا من مسالك التعليل الصريحة.

وانظر كيف أنه لما عاد الرجل إلى النبي - ﷺ - يخبره بأن الجارية برغم العزل حلت فقال له (قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها)، فهو في قوة قوله في حديث آخر (أنا عبدالله ورسوله) فكلاهما يعطي معنى (إنَّ ما أقول لكم حق فاعتمدوه واستيقنوه فإنه يأتي مثل فلق الصبح) والأحاديث يفسر بعضها بعضاً.

ومثل هذا قوله في الحديث الآخر (أصنعوا ما بدا لكم) ليس فيه ما يدل على الإباحة ولا ما يفيدها، ذلك أنه ليس كل أمر يفيد الإباحة، فانظر قوله تعالى: ﴿اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير﴾^(١) أتراه يدل على إباحة الله لهم أن يعملوا ما شاءوا؟ لا يقوله عاقل.

إن أردت اليقين فانظر العبارة في مساقها، يقول الحق عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٢).

ألا ترى كيف أن الأمر في (اعملوا...) يفيض تهديداً ووعيداً فقولته - ﷺ - اعزل عنها إن شئت، وقوله أصنعوا ما بدا لكم ينبغي أن يتدبر في ضوء قرائته ومساقه وأحواله. فقد عقب الأولى بقوله (فإنه سيأتيها ما قدر لها) وعقب الثانية بقوله: (فما قضى الله فهو كائن، فليس من كل الماء يكون الولد) أليس هذا قاطعاً بالنصريح بعدم جدوى العزل.

وجاءت الدلالة على أن العزل لا يجدي في صورة أمر بالفعل ليضعهم النبي - ﷺ - في مقام المعاناة لحقيقة ما حكم به من عدم جدوى العزل. يؤيد هذا أن عبارة (أصنعوا ما بدا لكم) قبلت في غزوة حنين وهي في السنة الثامنة من بعد الفتح أي من بعد غزوة بني المصطلق بثلاث سنوات، وكان في غزوة بني المصطلق قد كشف لهم الحكم وزجرهم بقوله (أو أنكم لتفعلون ذلك؟ لا عليكم أن لا تفعلوا ذلكم).

(١) فصلت آية ٤٠.

(٢) فصلت آية ٤٠.

وقوله (اعزلوا أو لا تعزلوا) لا يدل - أيضاً - على تساوي الأمرين في الحكم: إباحة الفعل وتركه. فإن ما بعده يدفعه دفعاً بالغاً، يقول: (ما كتب الله من نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة).

ألا ترى أن واقعات هذا الحديث المروي عن أبي صرمة في غزوة بني سليم مماثلة لواقعات حديث أبي سعيد في غزوة بني المصطلق، وكانت إجابته - ﷺ - في بني المصطلق (لا عليكم أن لا تفعلوا) وإجابته في بني سليم (اعزلوا أو لا تعزلوا) وتعقيب كل لا يختلف، وهذا يدل دلالة جلية على أن قوله (اعزلوا أو لا تعزلوا) هو في قوة قوله (لا عليكم أن لا تفعلوا) معنى ودلالة، بقرينة تطابق التذييل التعليلي في كل.

وإن أردت إيفاء قوله (اعزلوا أو لا تعزلوا) حقه من الفهم الدقيق فتدبر ما رواه البخاري عن أبي هريرة. قال: قلت يا رسول الله إني رجل شاب، وإني أخاف على نفسي العنت، ولا أجد ما أتزوج به النساء، فسكت عني ثم قلت مثل ذلك، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك فقال النبي - ﷺ - يا أبا هريرة، جفّ القلم بما أنت لاق، فاختص على ذلك أو ذره^(١).

وفي رواية حرملة للبخاري «ولا أجد ما أتزوج به النساء، فائذن لي اختصي»^(٢) أترى في قوله - ﷺ - لابي هريرة «فأختص على ذلك أو ذره إباحة منه - ﷺ - لابي هريرة بالاختصاص؟!

أيقوله أحد له أدنى ادراك لفقه دلالات التراكيب؟!

يقول ابن حجر العسقلاني في شرح الحديث «ليس الأمر فيه لطلب الفعل، بل هو للتهديد، وهو كقوله تعالى: ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾»^(٣).

والمعنى إن فعلت أو لم تفعل، فلا بد من نفوذ القدر، وليس فيه تعرض لحكم الحصاص^(٤)، ومحصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله في الأزل، فالحصاص وتركه سواء، فإن الذي قدر لا بد أن يقع، وقوله (على ذلك) هي متعلقة بمقدر أي اختص

(١) بخاري: النكاح - ما يكره من التبطل الحصاص (ح / ٥٠٧٦).

(٢) انظر فتح الباري ج ٩ ص ٢٢ س ٨ - ٩.

(٣) الكهف ٢٩.

(٤) إن يرد حكم الحصاص الشرعي من حرمة أو كراهية... فقول به بعد ذلك (بل فيه إشارة إلى النهي) يدفع ذلك، والأولى أن يقول (ليس فيه تصريح بحكم الحصاص كما هو صريح في الحديث السابق عليه في بابه (ح / ٥٠٧٥) حيث يقول (فقلنا ألا نستخص؟ فنهانا عن ذلك).

حال استعلائك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره، وليس إذن في الإخصاء، بل فيه إشارة إلى النهي عن ذلك، كأنه قال إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الإختصاص^(١).

فالذي هو ظاهر قاهر في (فاختص على ذلك أودر) هو هو في قوله: (أعزلوا أو لا تعزلوا) بدليل أن كلاً منهما يكتنفه من قول الرسول ﷺ قرائن متشابهة بل متطابقة في مدلولها (جف القلم بما أنت لاق) و(ما كتب الله من نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة).

ومثل هذا قوله: (لا أمر ولا أنهي) في الحديث الرابع لا يدل على إباحة العزل وأنه ليس بحرام فينهي عنه أو يؤمر بضده.

النظرة المتدبرة في سياق الحديث تدرك أن ذلك إنما كان في بداية الأمر (أول من عزل نفر من الأنصار...) أي أول من عزل بعد الهجرة، لأن العزل كان معروفاً قبل الإسلام.

فقوله (لا أمر ولا أنهي) يحتمل وجوهاً:

منها أن ذلك كان من قبل أن ينزل عليه شيء فيه، ففزع له وتوقف حتى يعلم حكم السماء وتركهم على ما كانوا. معلماً لهم ما هو عليهم به (إن النفس المخلوقة كائنة) وهذا هو المتلائم مع حديث جابر (كنا نعزل...) فلعل ذلك كله كان قبل أن يوحى إليه شيء فيه فتوقف، وهذا شأنه فيما لم ينزل عليه شيء «وذروني ما تركتكم»^(٢).

ومنها أن ذلك أمر لا يحتاج فيه من آمن بقضاء الله وقدره إلى توجيه إلى السداد فيه بأمر أو نهي من بعد أن سمع تقرير الحقيقة على لسان الشريعة ولعل في تقديم العلة (إن النفس المخلوقة كائنة) على الحكم (لا أمر ولا أنهي) ما يفهم هذا وتقديم علة الحكم أقوى في الدلالة من تقديمه عليها. وهذا أسلوب بالغ في تقرير المعاني وتأكيداتها، فقد قرر في جلاء أن هذا أمر تعرف الفطرة الإيمانية حكمه، فكانت إجابته - على هذا التوجيه - تزيدنا على بيان الحكم تعليماً وترشيداً إلى المنهج القويم الذي ينبغي أن يسلك إزاء ما ترمي به الحياة من واقعات، ليس فيها حكم تفصيلي أو مصرح به في خطاب الشرع بل حكم إجمالي تقرره قاعدة محكمة.

(١) فتح الباري ج ٩ - ص ٢٢٠.

(٢) مسلم: الحجج - فرض الحج مرة (ح/٤١٢ = ١٣٣٧)، الفضائل (ح/١٣١ = ٢٣٥٧).

فالأحاديث الأربعة الأنفة ليس في شيء من حقيقتها البتة ما يدل على إباحة العزل وأن السماء قد أذنت فيه . بل فيها ما أقيم على لا حب مساق وفي كنف قرائن وملايسات فآذن بأن الشريعة تعلن فينا أن العزل لا يجدي وأن ما أراد الله كائن لا محالة ، وكل ما كان كذلك كان مزجوراً عنه .

في ضوء ما مضى تبيانه يتجل لنا وجه ما روى موقوفاً عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - في ما رواه مالك بسنده .

عن الحجاج بن عمرو بن غزية أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت ، فجاء ابن قهيد - رجل من أهل اليمن - فقال : يا أباسعيد ، إن عندي جوارياً لي ، ليس نسائي اللاتي أكن بأعجب إليّ منهن ، وليس كلهن يعجبني أن تحمل مني ، أفأعزل ؟ فقال زيد بن ثابت : أفته يا حجاج .

قال : فقلت : يغفر الله لك !! إنما نجلس عندك لتتعلم منك

قال : أفته . قال : فقلت : هو حرتك ، إن شئت سقيته ، وإن شئت أعطشته ، قال : وكنت أسمع ذلك من زيد ، فقال زيد : صدق^(١) .

هذا الحديث الموقوف على زيد بن ثابت يعارضه حديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ في مسند أحمد عن أبي سعيد الخدري - سبق أن ذكرناه . قال : قال رسول الله ﷺ في العزل : أنت تخلقه ؟ أنت ترزقه ؟ أقره قراه ، فإنما ذلك القدر^(٢) .

ومثله مرفوعاً عن أبي ذر رواه عنه ابن حبان في صحيحه وجعله تحت (ذكر الخبر الدال على أن هذا الفعل مزجور عنه لا يباح استعماله)^(٣) .

فالفتوى بأن العبد حر في أن يعزل أو لا يعزل لعلها لم تقف على كل ما كان من النبي ﷺ في شأن العزل ، وإلا لما كان لها أن تعلن ما أعلنت ، وهو معارض بأحاديث صريحة .

(١) الموطأ : النكاح - ما جاء في العزل (حديث/ ١٣٠٤ شرح الزرقاني ٢٢٨/٣) وراجع المتفتي شرح الموطأ

للإمام جـ ٤ - ص ١٤٣

(٢) مسند أحمد جـ ٣ - ص ٥٣ ، ٧٨

(٣) فتح الباري ٢٢٠/٩ .

فمن أخذ بهذه الفتوى وأذاعها وهو معرض عما عارضها من أحاديث بعد علمه بها وفقه بيانها ودلائلها كان فعله غير سليم، وإن أذاعها جاهلاً بما عارضها في زماننا هذا من بعد أن جمعت السنة وقربت وأذيعت فليس له أن يفعل إلا إذا تأول ما عارضها على نحو غير الذي ذهبنا إليه في فقه بيانها.

ومثل ما قلنا في حديث زيد بن ثابت نقوله فيما رواه الطبراني بسنده عن زائدة بن عمر الطائي قال :

قلت لابن عباس : كيف ترى في العزل؟

فقال : إن كان رسول الله ﷺ قال فيه ، فهو كما قال ، وإلا فإني أقول : «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم إن شئتم . فمن شاء عزل ومن شاء ترك»^(١).

ذلك صريح في أن ابن عباس - رضي الله عنه - إنما أفق من قبل أن يعلم ما قال فيه رسول الله ﷺ وأن هذا اجتهد منه حين غاب عنه النص ، وأنه نازل على ما كان من رسول الله ﷺ إذا ما علمه ، وأنت قد رأيت عظيم ما جاء عنه ﷺ .

أضف إليه أن ابن عباس قد بلغه بعد ذلك شيء عن رسول الله ﷺ في العزل فرواه عنه :

«عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده لو أن النطقة التي أخذ الله عليها الميثاق القيت على صخرة لخلق الله منها إنساناً»^(٢).

فذلك دال على أن ابن عباس - رضي الله عنه - علم أن رسول الله ﷺ قد حكم بأن العزل لا يجدي ، وأن المرء ليس حراً في أن يعزل أو يترك العزل متى ثبت أن العزل لا يجدي .

فإن قيل : إن ما رواه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً (والذي نفسي بيده . . .) فيه من لم يعرفه الهيثمي .

قلت له : ما يقويه فقد روى هذا الحديث الإمام أحمد عن أنس بن مالك في مسنده ورواه البزار وأورده الهيثمي وقال اسناده عندهما اسناد حسن^(٣).

(١) مجمع الزوائد ج٤ - ص ٢٩٧ .

(٢) السابق ٢٩٦/٤ .

(٣) مسند أحمد ج٣/ ١٤٠ ، مجمع الزوائد ج٤ - ص ٢٩٦ .

وليس الحديث كما قد يظن أنه على نهج المبالغة - بمفهومها البلاغي^(١) إذ كيف يكون ذلك وهو عن الذي لا يقول إلا حقاً؟ وكيف يقسم على أمر جاء على نهج المبالغة؟ إن ذلك حقاً لا مرية فيه، ولنا في ناقة صالح - عليه السلام - عبرة، فالحديث أن على نهج الإبلاغ لا على نهج المبالغة.

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى غاية تتمثل في فقه دلالات التراكيب لأحاديث العزل التي يستند إليها الفقهاء في قضية منع الحمل أو تحديده أو تنظيمه على المستوى الفردي أو الجماعي المنظم، وقد حرص البحث على جمع الأحاديث وتناولها بالتحليل البياني - بمعناه الواسع - إلا ما كان حديثاً موضوعاً.

ولم يكن من غاية البحث إستقصاء آراء الفقهاء وأدلتهم غير النصية في هذا ولا مناقشتهم، بل حدّدت في فقه دلالة التراكيب البيانية لهذه الأحاديث.

اعتمد البحث على منهج التحليل الداخلي للنصوص مستمداً من منهج التحليل الخارجي لها ما هو ضروري لابتصار حركة المعنى في النص وطبيعته، وقد كان هذا المنهج يستقي أصوله من دقائق علم معاني النحو الذي أطلق عليه عبدالقاهر مقولة النظم وجعلها مناط الإعجاز البياني للذكر الحكيم.

انتهى بنا الفقه البياني لأحاديث العزل إلى ما يأتي :-

- ١ - العزل الذي فعله بعض الصحابة أو أرادوا فعله والسؤال عنه كان عزلاً عن زوج مريض خشية الاضرار بالرضيع أو عن أمة يخشى فقد ثمنها، أو أمة تخدم يخشى عجزها عن الخدمة.
- ٢ - العزل عن أمة خشية إسترقاق ولدها لم يقع لنا نص صريح به، وهو محصور فيها إذا لم تكن الأمة مملوكة لنا كحجها، والأحاديث التي وقعت لنا فيها تصريح بأن الأمة ملك للسائل عن العزل عنها، وليست ملكاً لغيره، وهو يجامعها نكاحاً.
- ٣ - لم تك رغبة العزل عند الصحابة مخافة كثرة النسل أو الخوف من الفقر أو تحمل مسؤولية تربيتهم والسعى في رزقهم فذلك يتناقى مع جلالهم وإيمانهم.

(١) راجع: التزجع البديع في تخنيس أساليب البديع للجليلاني - ص ٢٧١ وما بعدها وخزانه الأدب لابن حجة - ج ٢ - ص ٧ (ت عصام شعيتو) والمطول لسعد الدين التفتازاني/ ٤٣٤.

٤ - إجابة الرسول - صلى الله عليه وسلم - عما سئل عنه في غزوة بني المصطلق وما شاكله يقرر الفقه البياني لها أن دلالات تراكيبها تنزع من معين الزجر والنهي عن العزل وذلك ما فهمه الحسن البصري ومحمد بن سيرين ولذا قال أبو أمامة وهو الصحابي الجليل عن العزل: ما كنت أرى مسلماً يفعله، وكان عمر يضرب بعض بنييه عليه، وكان ابن عمر يقول لو أعلم أن أحداً من ولدي يعزل لنكته.

٥ - لم يسلك النبي - صلى الله عليه وسلم - في الزجر والنهي عن العزل مسلك المباشرة من نحو لا يجوز لك ذلك أو أن ذلك لا يحل لكم ونحوه بل سلك مسلكاً بيانياً أقوى في ذلك، وأثرى في الدلالة على مراده: سلك أسلوب الاستفهام الإنكاري التوبيخي المقعم بالتعجب ممن يفعله والمنبه على كراهية ذلك الفعل ممن آمن بقضاء الله وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك. . وسلك أسلوب النفي (لا عليكم أن لا تفعلوا) الدال على أن احتمال مؤنة أقرار الماء مقره لا يترتب عليه بأس أو حرج ممن فعل، لأن ترك الأقرار لا يجدي، فكان نفياً لكل أنواع جنس البأس والحرج. وقد حررنا الوجه القويم دلالة تركيب (لا عليكم أن لا تفعلوا) بأنه ليس عليكم أي حرج أو ضرر في أن تركوا العزل وتكملوا جماعكم.

٦ - علل النبي - صلى الله عليه وسلم - ما حكم به عن طريق أسلوب الاستفهام واسلوب النفي من عدم جدوى العزل ويأن ما قضى الله واقع لا محالة وإذا أراد شيئاً لم يمنعه شيء أبداً.

وهو بهذا ينفي عن العزل وصف السبب والعلة. وينفي أن يكون إيجاد المخلوق وعدمه نتيجة لازمة للعزل أو تركه. فذلك قدر لا زب بل أقرار الماء في مقره سبب صوري في عالم الاثابة للعبد، وليس سبباً حقيقياً في عالم الإيجاد والمنع.

٧ - لا تعارض ولا نسخ ولا ترجيح بين ما أثبتته النبي - صلى الله عليه وسلم - من شبه بين العزل والوآد الخفي، وبين ما كذب فيه اليهود من تشبيههم العزل بالمؤودة الصغرى. ذلك أنها حكمان صادران على جهتين مختلفتين:

ما أثبتته من شبه مناطه قصد فاعل العزل وقصد فاعل الوآد: معاندة القدر أو توهم أن فعله سبب حقيقي لما يريد.

وما كذب فيه اليهود من تشبيه مناطه قصد المشبه نفسه وهو اليهود: فقصدهم دعوى أن كلا من العزل والوآد يمنع قدر الله ومراده، وهذا كذب محض لأنه يتناقض مع ما ثبت لله - عز وجل - من أنه العزيز الحكيم القاهر الفعّال لما يريد ولذا علل النبي

★ الفقه البيهقي والتشريعي لأحداث العزل ★

- صلى الله عليه وسلم - تكذيبه لهم في دعواهم بأنه (لو أراد الله أن يخلق ما استطعت أن تصرفه) وهذا بمثابة القرينة المعينة قصد اليهود من تشبيههم والوصف الجامع بين المشبه والمشبه به عندهم .

٨ - التشبيه قياس . فيحتاج مثله إلى تخريج المناط (العلة ، ووجه الشبه والوصف الجامع) وإلى تنقيحه وتحقيقه ، ومداره ، ولازمه وملزومه .

واليهود في تشبيههم العزل بالمؤودة الصغرى ضلوا ضلالاً مبيناً في تخريج مناط التشبيه والقياس وتنقيحه ، فذهبوا إلى أن كلا منهما يمنع مراد الله ويدفع ما قفى به وقدره . وذلك غير متحقق في شيء من المشبه والمشبه به .

٩ - تكذيب النبي - صلى الله عليه وسلم - اليهود في تشبيه العزل بالمؤودة الصغرى ثم تحقيقه الشبه بين العزل والوادة الخفي هو من معين أو باب تكذيب الحق - عز وجل - المنافقين في شهادتهم المذكورة في فاتحة سورة «المنافقون» ثم اقراره - جل جلاله - عين ما شهدوا به .

١٠ - ماروى عن جابر بن عبد الله (كنا نعزل . . . الخ) لا يستقيم الاستشهاد به وحده لأنه حديث مرجوح من عدة وجوه ، والعمل بالراجع لازم .

١١ - ما جاء ظاهره دالاً على إباحة العزل من نحو (اعزل عنها إن شئت) وقوله (اصنعوا ما بدا لكم) وقوله (اعزلوا أو لا تعزلوا) وقوله (لا أمر ولا أنهى) لا يؤخذ بظاهره لأن سياق العبارات وقرائنها وملابساتها تضبط دلالتها على نحو آخر غير الذي يظهر منها حين تفحص عن مساقها وقرائنها وملابساتها وفقه العبارة في سياقها ضرورة ، وأصل عظيم لا يجوز إغفاله أو التهاون في تحقيقه فالدلالة التركيبية لهذه العبارات في ضوء مساقها وقرائنها تؤكد أنها من معين دلالة قوله (أو أنكم لتفعلون ذلك؟ لا عليكم أن لا تفعلوا) والذي قال عنها ابن سيرين إنها أقرب إلى النبي وقال عنها الحسن البصري والله لكأن هذا زجر .

١٢ - الاستشهاد بحديث زيد بن ثابت الموقوف عليه (هو حرثك . . .) لا يستقيم ، فإنه معارض بحديث مرفوع غير موضوع وبحديث أبي سعيد الخدري وهو في الصحيحين ومثله الاستشهاد بقول ابن عباس (نساؤكم حرث لكم) لأنه معارض بحديث رواه ابن عباس نفسه مرفوعاً (والذي نفسي بيده) والفقهاء البيهقي للنصوص المتعارضة يقضي بأن فتوى زيد وحديث ابن عباس الموقوف عليه مرجوحان بما هو دال على أن العزل لا يجدى أو كما يقول أبو امامة (ما كنت أرى مسلماً يفعل) متى علم هذه الأحاديث الصحيحة الزاجرة .

١٣ - قياس ما يسمى بوسائل منع الحمل على العزل هنا قياس مع الفارق، ويتضح هذا إذا ما التزمنا بشرائط القياس الشرعي المقررة في كل من الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس) والعلة (الوصف الجامع):

من شرائط الأصل أن يكون الحكم فيه ثابتاً متفقاً عليه، ومستمراً فيه غير منسوخ وغير مخصوص به. فإذا نظرنا إلى حكم الإباحة في العزل (الأصل) الفتياء غير مشتمل على تلك الشرائط وهو واضح زاهر.

ومن شرائط الفرع أن يكون الوصف الجامع متحققاً فيه وذلك أيضاً غير متحقق في الفرع (ما يسمى بوسائل منع الحمل) فإن العلة في الأصل (العزل الذي وردت فيه الأحاديث) إنما هي الخوف من أضرار الرضيع حين تحمل أمه، فيعزل عنها دفعاً للضرر، أو الخوف من فوات ثمن الأمة أو الخوف من عجزها عن أداء ما تكلف به وسيدها في حاجة لأدائه وكل ذلك غير متحقق في استخدام ما يسمى بوسائل منع الحمل في زماننا هذا، كل ذلك على فرض التسليم الجدلي بأن في العزل معنى الإباحة وقد جلينا دلالة الأحاديث على إنتفاء هذا المعنى وثبوت معنى الزجر عنه. فقياس استخدام الزوجة ما يسمى بوسائل منع الحمل على العزل في عهد الصحابة عن المرضع والأمة المملوكة والأمة الخادمة وسيدها في حاجة لها قياس مع الفارق لأن هذه المعاني ذات أثر بالغ في نوع الحكم المستنبط - على فرض التسليم باستنباط الإباحة استنباطاً مرجوحاً - فكيف إذا ما كان نقيضه راجحاً زاهراً. وكل هذه المعاني غير حاضرة في استخدام نساء هذا العصر ما يسمى بوسائل منع الحمل.

هذا الذي نقوله إنما نذهب إليه في حال الاختيار الفردي والجماعي أما في حال الضرورة الفردية فلإن للضرورات - وفقاً لفهومها الشرعي - أحكامها، ومن ثم قرر أهل التحقيق أن منع الحمل بالعزل وغيره لضرورة صحية محققة يقررها طبيب مسلم ثقة أمر مشروع. بل قد يتعين ذلك وهو ما انتهى إليه العلماء المحققون في كل من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مؤتمره الثاني عام ١٣٨٥ هـ وفي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية في الدورة الثامنة لهيئة كبار العلماء عام ١٣٩٦ هـ، قرار رقم (٤٢) في ١٣/٤/١٣٩٦ هـ وفي المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشر وفي مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثالثة المنعقدة بمكة المكرمة في شهر ربيع الثاني عام ١٤٠٠ هـ.

واستخدام العزل أو غيره في حال الضرورة الصحية المحققة لا يعد من قبيل معاندة القدر ولا من قبيل الأسباب اللازم تحقق مسبباتها، بل من قبيل التداوى الذي شرعه الإسلام، والضرورة تحيل حكم الأشياء من مستوى الحرمة إلى مستوى الحل بل الوجوب ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم﴾^(١).

... والحمد لله رب العالمين ...

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - الإيجاج في شرح المهاج
لنقي الدين السبكي وولده تاج الدين عبدالوهاب - ط/١ سنة ١٤٠٤ - بيروت.
- ٢ - إحكام الفصول في أحكام الأصول
لأبي الوليد الباجي - ت/ عبدالمجيد تركي - ط/١ سنة ١٤٠٧ هـ - دار الغرب الإسلامي.
- ٣ - إرشاد القحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول
لمحمد بن علي الشوكاني - ط/١ سنة ١٣٥٦ - مصطفى الحلبي - القاهرة.
- ٤ - أصول الرخسي
لأبي بكر محمد بن أحمد الرخسي - ت/ أبي الوفا الأفغاني - ط/١٣٧٢ - دار الكتاب العربي بالقاهرة -
نشر لجنة إحياء المعارف النعمانية - الهند.
- ٥ - بيان المختصر: شرح مختصر ابن الحاجب
لشمس الدين عمود بن عبدالرحمن الأصفهاني - ت/ الدكتور محمد مظهر بقا - ط/١ سنة ١٤٠٦ هـ - مركز
البحث العلمي - كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- ٦ - التمهيد في أصول الفقه
لمحفوظ بن أحمد أبو الخطاب الكلوزاني - ت/ الدكتور مفيد أبو عشمه (ج ١، ٢) والدكتور محمد بن علي
(ج ٣، ٤) - ط/١ سنة ١٤٠٦ - مركز البحث العلمي - كلية الشريعة - جامعة أم القرى.
- ٧ - تهذيب التهذيب
لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ط/١ سنة ١٣٢٧ - دائرة المعارف العثمانية - الهند.
- ٨ - دلائل التراكيب - دراسة بلاغية
للدكتور/ محمد أبي موسى - ط/١ سنة ١٣٩٩ - دار المعلم - نشر مكتبة وهبة بالقاهرة.
- ٩ - زاد المعاد في هدى خير العباد
لأين قيم الجوزية - ط (٢) سنة ١٣٩٢ - مصورة.

- ١٠ - سنن ابن ماجه
لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - ت/ محمد فؤاد عبدالباقى - ط عيسى الحلبي - القاهرة.
- ١١ - سنن الترمذي
لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي - ت/ عبدالرحمن محمد عثمان - ط/ ٢ سنة ١٤٠٣ هـ دار الفكر بيروت.
- ١٢ - سنن الدارمي:
لأبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي.
- ١٣ - السنن الكبرى:
لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - ط/ بيروت دار الفكر (تصوير أوفست).
- ١٤ - سنن النسائي:
لأحمد بن شعيب النسائي ومعه شرح السيوطي وحاشية السندي - بيروت (د . ت).
- ١٥ - شرح جمع الجوامع في أصول الفقه
للجلال الحلبي بحاشية حسن العطار وتقرير الشريبي - ط/ بيروت - دار الكتب العلمية.
- ١٦ - شرح الكوكب المنير
لمحمد بن أحمد الفتوحى (ابن التجار) تحقيق د/ محمد الزحيلي، د/ نزيه حماد، ط (١) سنة ١٤٠٨ هـ -
مركز البحث العلمي - كلية الشريعة - جامعة أم القرى.
- ١٧ - شرح اللمع
لأبي إسحاق الشيرازي - ت/ عبدالمجيد تركي - ط دار الغرب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠٨ هـ.
- ١٨ - شرح الموطأ
لمحمد الزرقاني - ط/ بيروت - دار الفكر (د . ت).
- ١٩ - شرح مسلم:
لأبي زكريا النووي - ط/ بيروت - دار الفكر سنة ١٤٠١ هـ.
- ٢٠ - صحيح البخاري:
ومعه فتح الباري ت/ عب الدين الخطيب، ترقيم فؤاد عبدالباقى - طبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٠٧ هـ.
- ٢١ - صحيح مسلم:
تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقى - ط عيسى الحلبي - القاهرة (د . ت).
- ٢٢ - عروس الأفراح بشرح تلخيص المفتاح
لبهاء الدين السبكي - ط (١) سنة ١٣١٨ - الأميرية بولاق - القاهرة.
- ٢٣ - عون المعبود شرح سنن أبي داود
لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم - ومعه شرح ابن القيم سنن أبي داود تحقيق / عبدالرحمن محمد عثمان - ط/ ٣ سنة ١٣٩٩ هـ - بيروت - دار الفكر.

★ الفقه البيهقي والتشريعي لأحاديث المنزل ★

- ٢٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري
لأحد علي بن حجر العسقلاني - تحقيق عب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبدالباقى - ط (٣) سنة ١٤٠٧ هـ - السلفية - القاهرة.
- ٢٥ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه
لعبد العلي بن عبد نظام الدين الأنصارى (ط ٢ - تصوير ط (١) - الأميرية بولاق مصر سنة ١٣٢٢).
- ٢٦ - كشف الأسرار عن أصول البزدوى
لعبد العزيز بن أحمد البخاري - طبعة الشركة العشانية
- ٢٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
لنور الدين علي الميشتي - ط / ١٣٥٣ هـ - نشر مكتبة القدسي - القاهرة.
- ٢٨ - المحصول في علم الأصول
لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت / الدكتور طه جابر فياض العلواني - ط / سنة ١٤٠٠ هـ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
- ٢٩ - المحلى بالآثار
لأبي محمد بن علي بن حزم - (بيروت - دار الأمان).
- ٣٠ - المستصفى في علم الأصول
لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ط / سنة ١٣٢٢ - الأميرية بولاق القاهرة - طبعة مصورة عنها سنة ١٤٠٣ دار الكتب العلمية - بيروت).
- ٣١ - مستد أحمد بن حنبل
لأحد بن حنبل - جهاشه مختصر كنز العمال - ط / مصوره - دار الفكر العربي عنه ط / سنة ١٣١٣ .
- ٣٢ - مستد الحميدي
لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي - ت / حبيب الرحمن الأعظمي - منشورات المجلس العلمي بالهند - عالم الكتب - بيروت .
- ٣٣ - المسودة في أصول الفقه
لآل تيمية الثلاثة: المجد والشهاب والتقى (ت / محمد محي الدين عبد الحميد) (ط / المدني - مصر سنة ١٩٨٣ م).
- ٣٤ - المصنف:
لأبي بكر عبدالرازق بن همام الصنعاني - (ت / حبيب الرحمن الأعظمي - المجلس العلمي - الهند - المكتب الإسلامي - بيروت).
- ٣٥ - المصنف في الأحاديث والآثار
لعبد الله بن محمد بن أبي شبة - (ت / عامر المعري الأعظمي - الدار السلفية الهند - سنة ١٣٩٠).
- ٣٦ - المطول على التلخيص
لسعد الدين التفتازاني - (ط سنة ١٣٣٠ هـ - أحمد كمال - تركيا).
- ٣٧ - المعجم الكبير
لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - ت / حمدي السلفي - العراق وزارة الأوقاف - مطبعة الوطن العربي.

- ٣٨ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول
لأبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني (ت/ عبد الوهاب عبد اللطيف - ط سنة ١٤٠٣ هـ - دار الكتب
العلمية - بيروت).
- ٣٩ - المتقي شرح الموطأ
لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي - ط/ سنة ١٣٣٢ هـ - السعادة.
- ٤٠ - المنحول من تعليقات الأصول
لأبي حامد الغزالي - ت/ الدكتور محمد حسن هينو - ط (٢) سنة ١٤٠٠ هـ - دار الفكر بدمشق.
- ٤١ - الموافقات في أصول الشريعة
لأبي إسحاق الشاطبي (ت/ عبد الله دراز - ط (٢) سنة ١٣٩٥ هـ - دار الفكر العربي - مصورة عن
الطبعة الأولى - المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- ٤٢ - الموطأ
للإمام مالك بن أنس - ت/ محمد فؤاد عبد الباقي - ط سنة ١٣٧٠ - القاهرة.
- ٤٣ - نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (معه شرح البدخشي)
لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - ط محمد علي صبيح - القاهرة (د . ت).
- ٤٤ - نيل الأوطار شرح متقي الأخبار
لمحمد بن علي الشوكاني - طبعة مصورة عن طبعة مصطفى الحلبي .
- ٤٥ - الوجيز في أصول الفقه
ليوسف بن حسين الكراماسي (ت/ الدكتور السيد كساب ط (١) سنة ١٤٠٤ هـ - دار الهدى للطباعة -
مصر).